مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة – كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثاني – المجلد الثانى – ديسمبر ٢٠١٨

# أثر المحتوى المعلوماتى لفقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات بقيمتها العادلة على جودة قرار الاستثمار دراسة تجريبية على المستثمرين فى مصر

**د/ هبة الله عبد السلام بدوي**
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية
والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا

## ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة على مدى اعتماد المستثمرين فى مصر على تقرير المراجعة وقرارهم بالاستثمار وكذلك مدى ثقتهم فى هذا القرار وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة من ٩٥ مستثمر فى وظيفة محلل استثمار، محلل مالى ومدير استثمار فى القطاعات المصرية المختلفة.

قام الباحث بتصميم حالة تجريبية 2X2 between subjects لاختبار أثر وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة على اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة وقراره بالاستثمار وقراره المتعلقة بشأن تغيير حجم الاستثمارات الحالى (وفقاً للحالة التجريبية) وكذلك اختبار أثر مستوى خبرة المستثمر (كمتغير معدل) على العلاقات محل الدراسة.

اعتمد الباحث على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية لاختبار فروض البحث وتوصل إلى عدم وجود تأثير معنوى لتضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة على مدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة. وعلى عكس ما توقعه الباحث، انخفضت استثمارات المستثمر وثقته فى قرار المستثمر عند تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور

المراجعة الأساسية بالمقارنة بعدم وجودها. لم تختلف النتائج الإحصائية مع دخول المتغير المعدل (خبرة المستثمر) على العلاقات محل الدراسة.

وعليه، أوصى الباحث بضرورة تفعيل معيار المراجعة الدولى ISA 701 والذى يقتضى بإضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية فى الحالات التى يستلزم فيها ذلك، بغرض زيادة مستوى الشفافية والإفصاح وتخفيض فجوات التوقعات والمعلومات والإتصال وعمل دورات تدريبية للمستثمرين متخذى قرارات الاستثمار ومراقبى الحسابات فى مصر بغرض توعيتهم بالتعديلات التى طرأت على تقرير المراجعة ومعيار المراجعة الدولى الجديد.

**الكلمات المفتاحية:** فقرة أمور المراجعة الأساسية، القيمة العادلة، الاعتماد على تقرير المراجعة، الثقة فى قرار الاستثمار، قرار الاستثمار، خبرة المستثمر.

# The Impact of the Information Content of "Key Audit Matters" Paragraph Related to the Valuation of Investments Using Fair Value on the Quality of Investment Decision an Experimental Study on the Investors in Egypt


## Abstract

The objective of this research is to study and analyze the impact of the existence of "Key Audit Matters" paragraph related to the valuation of investments using fair value in the audit report on the investor's reliance on audit report, investment decision and confidence in this decision. The researcher relied on a sample of 95 financial analysts, investment managers and investment analysts (in a position to take investment decisions) in different sectors in Egypt.

The researcher designed a 2X2 between subjects experiment to investigate the impact of the disclosure of the "Key Audit Matters" paragraph in the audit report on the investors' reliance on audit report, investment decision and confidence in this decision and whether these impacts will differ with the different experience levels of investors.

The researcher relied on nonparametric tests to test the research hypotheses and found no significant impact of the "Key Audit Matters" paragraph on the investor's reliance on audit report, however unexpectedly, the investor's investment and confidence in investment decision have decreased significantly in the case of the existence of "Key Audit Mattesr" paragraph in comparison with its nonexistence in the audit report. The statistical results didn't change after the inclusion of investor's experience as a moderating variable.

Accordingly, the researcher recommends the application of the new international auditing standard ISA 701 in Egypt in order to increase disclosure and transparency levels and reduce information, expectation and communication gaps, also, the researcher recommends conducting training sessions for investors and auditors in Egypt to make them aware of the modifications in the audit report and the new international auditing standard.

**Keywords**: "Key Audit Matters" paragraph, Fair Value, Reliance on Audit Report, Investor's Confidence, Investment Decision, Investor's Experience.

## ١ – مقدمة

مما لا شك فيه أن لتقرير المراجعة أهمية كبيرة فى قرارات أصحاب المصالح المختلفين لما له من قدرة على إضفاء الثقة على المعلومات الواردة فى القوائم المالية وزيادة مصداقيتها، وهو نتاج عملية المراجعة والتى لها دور كبير فى زيادة ثقة أصحاب المصالح فى الشركات وتقاريرها السنوية. ولكن هذا التقرير تعرض لانتقادات كثيرة لما له من لغة نمطية تحد من قدرة مراقبى الحسابات على توصيل معلومات كافية لأصحاب المصالح بصفة عامة. وقد اتضح قصور تقرير المراجعة، نتيجة انهيار كثير من الشركات بعد إصدار مراقب الحسابات لتقرير مراجعة نظيف لها. وعليه، طالب الكثير من مستخدمى تقرير المراجعة بإجراء تعديل جوهرى فى تقرير المراجعة النمطى بما يوفر لمراقب الحسابات المرونة والفرصة لتوصيل المعلومات التى يراها ضرورية ومفيدة من وجهة نظر المستخدمين باختلاف أغراضهم وأهدافهم وقراراتهم.

ومن ناحية أخرى، ازداد تعقد التقارير المالية لما تحتويه من تقديرات، وخاصة تلك المتعلقة بالقيمة العادلة، وعدم التأكد المصاحب لها. ففى الماضى كان يتم مراجعة القوائم المالية وعناصر، مثل النقدية والمخزون وغيرها، وتوفير توكيد معقول reasonable assurance على تمثيلها العادل، أما الآن فقد زاد تعقد العمليات المحاسبية والمعايير ذات الصلة وارتفع مستوى عدم التأكد فى القوائم المالية. وفى نفس الوقت لم يتغير محتوى تقرير المراجعة كثيراً ليوفر للمساهمين الشفافية المطلوبة ويفصح لهم، بوضوح، عن مستوى عدم التأكد المتعلق بالتقديرات فى القوائم المالية (Christensen, Glover & Wood, 2012)

واستجابة لمطالب مستخدمى تقرير المراجعة، بإجراء التعديلات اللازمة فى هذا التقرير بهدف تحسين مستوى الشفافية وتضييق فجوات المعلومات والتوقعات والاتصال بين مراقبى الحسابات من ناحية، ومستخدمى القوائم المالية وتقرير المراجعة من ناحية أخرى، قام مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهنى الدولى (IAASB)[١] بإصدار معيار جديد ISA701 بعنوان "توصيل أمور المراجعة الأساسية فى تقرير مراقب الحسابات المستقل" Communicating Key Audit Matters in Independent Auditor's Report والذى لا يؤثر على مسئولية مراقب الحسابات، أو مسئوليات الإدارة، ولكنه يهدف إلى تحسين عملية تقرير المراجعة وإدراك المستخدمين المختلفين لجودة المراجعة لما لهذه الفقرة المتعلقة بأمور المراجعة

[١] International Auditing and Assurance Standards Board

الأساسية من قيمة معلوماتية، لأنها تتعلق بالشركة محل المراجعة ولا تتضمن عبارات نصية boilerplate text يتم تكرارها على كل الشركات (PWC, 2014).

وسينعكس تضمين فقرة لأمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة إيجاباً على ثقة مستخدمى التقارير المالية فيها وفى تقرير المراجعة أيضاً، وسيؤدى ذلك إلى مزيد من المنافع، مثل تحسين حوكمة الشركات، من خلال تحسين الاتصال بين مراقبى الحسابات والمسئولين عن الحوكمة، زيادة مستوى الشفافية، تحسين جودة المراجعة، من خلال إصدار أحكام أكثر دقة وزيادة المنافسة بين مكاتب المراجعة، وخاصة فيما يتعلق بالشك المهنى[٢]، وتشجيع الشركات على تحسين التقرير المالى، من خلال تحفيز معدى التقارير المالية على مراجعة تلك التقارير والإفصاحات المتعلقة بأمور المراجعة الأساسية، وهو ما يؤدى إلى اتخاذ مستخدمى التقارير المالية لقرارات أكثر رشداً، وسينعكس ذلك فى النهاية على الاستخدام الأمثل لرأس المال والموارد المحدودة (ACCA, 2018 and Jermakowicz, Epstein & Ramamoorti, 2018).

وقد تم تفعيل هذا المعيار دولياً بدءاً من ديسمبر ٢٠١٦، وعليه يقوم مراقب الحسابات بإصدار تقرير المراجعة الجديد متضمناً فقرة منفصلة لأمور المراجعة الأساسية فى حالة وجود مجالات تتضمن حكماً جوهرياً من قبل الإدارة أو مراقب الحسابات. وفى مصر لم يتم تفعيل هذا المعيار، ومازالت مكاتب المراجعة تقوم بإصدار تقرير المراجعة النمطى وفقاً لمعيار المراجعة المصرى (٥٤٠). فماذا لو تم تعديل معايير المراجعة المصرية لتتوافق مع نظيرتها الدولية لسنة ٢٠١٥؟ هل ستؤثر هذه التعديلات عندئذ إيجاباً على جودة قرار الاستثمار؟ هذا ما سيجيب عليه البحث نظرياً وتجريبياً.

## ٢- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة نظرياً وتجريبياً على مجموعة من التساؤلات وهى: ما هى الانتقادات التى تعرض لها تقرير المراجعة النمطى Standard Audit Report؟ ما هى أهداف معيار المراجعة الدولى الجديد ISA 701 لسنة 2015؟ وما هى مسئوليات مراقب الحسابات وفقاً لهذا المعيار؟ ما هو تأثير فقرة أمور المراجعة الأساسية بصفة عامة، وتلك المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بصفة خاصة، على قرارات

[٢] الشك المهنى professional skepticism هو إتجاه يتضمن ذهناً متسائلاً عما إذا كان هناك معلومات تشير إلى إمكانية وجود تحريف جوهرى ناتج عن الغش أم لا والتقييم الانتقادى لأدلة المراجعة (مصطفى، ٢٠١٢ and IAASB, 2010).

اصحاب المصالح بصفة عامة، والمستثمرين بصفة خاصة؟ ما هو تأثير فقرة أمور المراجعة الأساسية، المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة على ثقة المستثمرين فى قراراتهم؟ وأخيراً هل سيزيد اعتماد المستثمرين على تقرير المراجعة، بعد إضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية، المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة، والتى كان الهدف منها من البداية هو توفير مزيد من المعلومات المطلوبة لتحسين إدراك مستخدمى القوائم المالية لجودة المراجعة؟ وهل تتأثر تلك العلاقة بخبرة المستثمرين؟

## ٣- هدف البحث

يهدف البحث إلى التحقق تجريبياً من مدى تأثير تفعيل معيار المراجعة الدولى (ISA 701) الجديد بعنوان "توصيل أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة" على قرارات المستثمرين، وذلك فى حالة وجود درجة مرتفعة من عدم التأكد ناتجة عن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى مدى تأثير وجود هذه الفقرة (تطبيق معيار المراجعة الدولى( ISA701) تطبيقاً على حالة تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة على ثقة المستثمرين فى قراراتهم بالمقارنة بحالة عدم وجودها (تطبيق معيار المراجعة المصرى السارى رقم ٥٤٠). وأخيراً يهدف البحث إلى التحقق من مدى تحقيق هذا المعيار لهدفه المتعلق بزيادة اعتماد المستثمرين على تقرير المراجعة، نتيجة ارتفاع إدراكهم لمستوى جودة المراجعة جراء وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة.

## ٤- أهمية ودوافع البحث

تنبع أهمية البحث أكاديمياً من أهمية الموضوع الذى يتناوله وهو تقرير المراجعة الجديد والتعديلات التى طرأت عليه، والتى تستهدف تحسين ثقة مستخدمى التقارير المالية فيها وفى تقرير المراجعة وإدراكهم لمستوى جودة المراجعة، وهو ما سينعكس إيجاباً على قراراتهم، وسيؤدى فى النهاية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة.

كما تنبع أهمية البحث عملياً من دوره فى توعية المستثمرين متخذى القرار بالتعديلات التى طرأت على تقرير المراجعة، والتى يمكن من خلالها تحقيق مزيد من الشفافية وتخفيض فجوة التوقعات بين ما يتوقعه المستثمرون من مراقبى الحسابات وما يقوم به مراقبو الحسابات فعلاً.

وإذا كان حتى الآن لم يتم تفعيل معيار المراجعة الدولى ISA 701 فى مصر فإن لهذا البحث دوراً ملموساً فى توضيح إيجابيات تطبيقه وذلك من وجهة نظر متخذ القرار فى المقام الأول.

وعليه فإن دوافع البحث تتمثل فى إثراء البحث المحاسبى فيما يتعلق بالتعديلات التى تمت على تقرير المراجعة ودورها فى تخفيض فجوات المعلومات والاتصال والتوقعات، مما يساعد المستثمرين فى إتخاذ قرارات مثلى تساهم فى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المحدودة. كما يسهم هذا البحث فى مساعدة الأكاديميين وواضعى المعايير والسياسات المحاسبية فيما يتعلق بشكل ومحتوى وهدف تقرير المراجعة الجديد ودور مراقبى الحسابات ومسئولياتهم فى هذا الصدد.

## ٥- حدود البحث

يركز البحث على أثر تطبيق معيار المراجعة الدولى ISA 701 "توصيل أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة" على حالة تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة وارتفاع نسبة عدم التأكد ذات الصلة على قرار المستثمرين، وثقتهم فى هذا القرار، ومدى اعتمادهم على تقرير المراجعة. وبناء عليه، يخرج من نطاق البحث أثر أمور المراجعة الأساسية الأخرى، مثل المخاطر وإعادة هيكلة العمليات وغيرها، على قرار المستثمرين ومدى ثقتهم فى هذا القرار.

كما يخرج عن نطاق البحث أثر وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية، المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة، على قرارات أصحاب المصالح الآخرين، بخلاف المستثمرين، مثل مانحى الائتمان وغيرهم. إضافة إلى ذلك، يتم الاعتماد على دراسة تجريبية لاختبار أثر وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية، المتعلقة بتقييم الاستثمارات بقيمتها العادلة، على قرار الاستثمار، وثقة المستثمر فى هذا القرار ومدى اعتماده على تقرير المراجعة، وبالتالى يتوقف تعميم نتائج الدراسة على تحديد عينة الدراسة والمؤشرات المستخدمة لقياس متغيرات البحث.

## ٦- خطة البحث

**لتحقيق هدف البحث وللإجابة على أسئلته، فى ضوء حدوده، سوف يستكمل كما يلى:**

١/٦- تحليل الدراسات التى تناولت تقرير المراجعة وأثره على أصحاب المصالح بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة واشتقاق فروض الدراسة

١/١/٦- أهمية تقرير المراجعة من منظور أصحاب المصالح

٦/١/٢- قصور تقرير المراجعة النمطى

٦/١/٣- تحليل تقرير المراجعة وفقاً لمعيار (ISA 701) لسنة 2015

٦/١/٤- تحليل أثر تطبيق معيار المراجعة الدولى الجديد ISA 701 من منظورى أصحاب المصالح ومراقبى الحسابات واشتقاق فروض البحث

٦/٢- منهجية الدراسة التجريبية

٦/٢/١- أهداف الدراسة التجريبية

٦/٢/٢- مجتمع وعينة الدراسة

٦/٢/٣- نموذج الدراسة

٦/٢/٤- توصيف وقياس متغيرات الدراسة

٦/٢/٥- التصميم التجريبى

٦/٢/٦- أدوات وإجراءات الدراسة

٦/٢/٧- نتائج الدراسة التجريبية

٦/٢/٧/١- الإحصاءات الوصفية

٦/٢/٧/٢- اختبارات الاعتمادية، الاتساق والاعتدالية Reliability, Validity and No-rmality Tests

٦/٢/٧/٣- الاختبارات الإحصائية

٦/٢/٧/٤- نتائج اختبار فروض الدراسة

٦/٣- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

## ٦/١/١- أهمية تقرير المراجعة من منظور أصحاب المصالح

تعتبر مؤشرات الاقتصاد والموقف المالى للشركات أهم محددات قرار الاستثمار. ويحتاج المستثمرون إلى معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها، وذلك لاتخاذ قرارات رشيدة وتحقيق مكاسب وايرادات كبيرة نتيجة اتخاذ هذه القرارات (Karkacier and Ertas, 2017). ويعتمد المستثمرون تحديداً على تقرير المراجعة، والذى يهدف اصداره إلى زيادة مصداقية القوائم المالية وتخفيض خطر المعلومات للمستخدمين مما يؤدى إلى زيادة الاستثمارات والكفاءة فى سوق رأس المال (Asare & Wright, 2012).

لقد تناولت الدراسات السابقة (Gomez-Guillamon, 2003 and Karkacier & Ertas, 2017) أهمية تقرير المراجعة وما يحتويه من معلومات فى اتخاذ أصحاب المصالح

المختلفين للقرارات. فمن ناحية استهدفت دراسة Gomez-Guillamon (2003) التحقق من أثر تقرير المراجعة على قرارات منح الائتمان والاستثمار، وذلك من قبل مؤسسات منح الائتمان والمحللين. فنوع رأى مراقب الحسابات (نظيف، متحفظ، معاكس أو الامتناع عن ابدء رأى) سيؤثر على قرار منح الائتمان من قبل المؤسسات ذات الصلة، وقرار الاستثمار فى الشركة من قبل المحللين، كما أنه سيؤثر على قيمة الائتمان أو الاستثمار. وحتى على مستوى قرارات المستثمرين المؤسسيين. ومن ناحية أخرى، أثبتت دراسة Karkacier & Ertas (2017) أهمية تقرير المراجعة بالنسبة لقرارات الاستثمار. وبناءاً على ١١٨ قائمة استقصاء من مديرى الاستثمار فى البنوك، شركات السمسرة، صناديق الاستثمار وشركات إدارة محافظ الأوراق المالية، توصلت الدراسة إلى أهمية وفعالية المعلومات المتوفرة فى تقرير مراقب الحسابات الخاص بالشركة المستثمر فيها ورأى مراقب الحسابات، سواء كان مراقب الحسابات ينتمى إلى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار أم لا.

وعليه يمكن القول أن لتقرير المراجعة أهمية كبيرة فى اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، ومن ثم يعتمد أصحاب المصالح المختلفين، مثل المستثمرين ومانحى الائتمان، على هذا التقرير لاتخاذ قراراتهم. ولكن هل يعنى ذلك أن تقرير المراجعة على المستوى المطلوب من حيث القدرة على توصيل المعلومات المطلوبه لمستخدميه، أم أن هناك مزيداً من المعلومات يرغب مستخدمو التقارير المالية فى الوصول إليها بغرض الحد من مستوى عدم تماثل المعلومات[٣] وتخفيض خطر المعلومات الناتج؟

### ٢/١/٦- قصور تقرير المراجعة النمطى

تعرض تقرير المراجعة لانتقادات كثيرة فى السنوات الأخيرة نظراً للغته النمطية ومحدودية المعلومات التى يحتوى عليها وعدم قدرة مراقبى الحسابات تفسير ما توصلوا إليه فيه وعدم اتصالهم بشكل كافى مع الأطراف المفترض أنهم يحمون مصالحهم، وهم حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين (Cordos & Fulop, 2015).

[٣] تظهر مشكلة عدم تماثل المعلومات information asymmetry عندما تتوافر لدى الإدارة معلومات أكثر من تلك المتوفرة للأطراف الخارجية ويزداد مستوى عدم تماثل المعلومات مع زيادة المعلومات المتعلقة بالشركة المتوفرة للإدارة فقط. ويمكن قياس عدم تماثل المعلومات من خلال رد فعل السوق للمعلومات المتعلقة بالأرباح فإذا كان رد فعل السوق للإعلان عن أرباح شركة ما قوى، هذا يعنى أن إدارة هذه الشركة تتوفر لديها معلومات خاصة كثيرة وأن مستوى عدم تماثل المعلومات مرتفع بالنسبة لهذة الشركة (Dierkens, 1991).

وقد عبر الكثير من مستخدمى التقارير المالية عن حاجتهم لمزيد من المعلومات، وخاصة تلك التى تتعلق بالمجالات المختلفة فى القوائم المالية، والتى تتطلب أحكاماً جوهرية من قبل الإدارة ومراقب الحسابات، وهو ما دفع IAASB إلى إصدار معيار المراجعة الدولى ISA) (701 بعنوان "توصيل أمور المراجعة الأساسية فى تقرير مراقب الحسابات المستقل" مؤكدا أن إصدار هذا المعيار لا يؤثر على مسئوليات الإدارة أو مراقب الحسابات ولكنه يسهم فى تحسين جودة المراجعة، من وجهة نظر مستخدمى التقرير المالى، وهو ما ينعكس على ثقتهم فى القوائم المالية وتقرير المراجعة، بالإضافة إلى دور فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تخفيض فجوة التوقعات، فجوة المعلومات وفجوة الاتصال، لما توفره من مزيد من المعلومات (IAASB, 2015 and Dogan & Arefaine, 2017).

وللتحقق من مدى رغبة مستخدمى التقارير المالية فى تعديل شكل ومحتوى تقرير المراجعة، أجرى مجلس الرقابة على أعمال مراقب حسابات الشركات العامة (Public Com-pany Accounting Oversight Board) دراسة مسحية لتحديد مدى رضاء المستثمرين عن تقرير المراجعة، وما يحتويه من معلومات. وقد اشتمل الاستقصاء على أربعة أقسام: تضمن القسم الأول أسئلة حول ما اذا كان الشكل الحالى لتقرير المراجعة النمطى (Standard audit report) يوفر معلومات ذات قيمة تساعد فى فهم القوائم المالية بالإضافة إلى كيفية استخدامهم لتقرير المراجعة. وعند تحليل ردود المشاركين وجد أن ٤٥% من المشاركين يرون أن تقرير المراجعة بشكله الحالى لا يوفر معلومات قيمة تساعد فى فهم القوائم المالية، وأن ٩١% من المشاركين لا يقوموا حتى بقراءة تقرير المراجعة النمطى.

وتضمن القسم الثانى أسئلة حول ما إذا كان المستثمرون فى حاجة إلى مزيد من المعلومات حول عملية المراجعة، وما قام به مراقب الحسابات. وقد اتفق ٧٧% من المشاركين فى الدراسة على أن على مراقب الحسابات الإفصاح عن المجالات التى تتضمن أعلى مخاطر، سواء على مستوى القوائم المالية أو على مستوى المراجعة، بينما رأى ٥١% من المشاركين أنه لا داعى من إفصاح مراقب الحسابات عن عدد الساعات التى قضاها فى مراجعة المجالات مرتفعة المخاطر، لأن الوقت ليس بالضرورة دليلاً على الجودة. أما عن تحديد الأهمية النسبية، فقد رأى ٥٦% من المشاركين أن على مراقب الحسابات الإفصاح عن

مستوى الأهمية النسبية المستخدم (كمياً وكيفياً)[٤] والاعتبارات التى تم تطبيقها عند تنفيذ عملية المراجعة. وعن الاعتماد عن مكاتب المراجعة الاخرى والمتخصصين رأى ٤٧% من المشاركين أن على مراقب الحسابات الإفصاح عن أسماء وطبيعة ومدى عمل مكاتب المراجعة الأخرى والمتخصصين. كما انقسم المشاركون فيما يخص إفصاح مراقب الحسابات عن تعديلاته المقترحة، وباختصار يمكن القول أن معظم المشاركين أبدوا رغبتهم فى إفصاح مراقب الحسابات عن إدراكه لخطر القوائم المالية وكيفيه تناوله لهذه المخاطر فى خطة المراجعة.

أما القسم الثالث فقد تساءل حول ما اذا كان إفصاح مراقبى الحسابات عن مزيد من المعلومات عما توصل إليه سيكون ذا قيمة فى عملية الاستثمار. وهنا اتفق ٧٩% من المشاركين على أن على مراقب الحسابات مناقشة التقديرات والأحكام التى أصدرتها الإدارة وتقييم مراقب الحسابات لمدى دقتها بالإضافة إلى كيفية وصوله لهذا التقييم. وانقسم المشاركون حول ما اذا كان على مراقب الحسابات تحديد تقييم (من ١ إلى ١٠) عن مدى التحفظ فى ممارسات الشركة المحاسبية. واتفق ٦٥% من المشاركين على ضرورة إفصاح مراقب الحسابات عن تحليل الحساسية الذى أجراه فى مجالات الحكم الجوهرية. ورأى ٦٧% من المشاركين ضرورة إفصاح مراقب الحسابات عن العمليات غير العادية، وإعادة إصدار القوائم المالية[٥] والتغييرات الجوهرية الأخرى بشكل منفصل. ورأى ٥٤% من المشاركين أن على مراقب الحسابات الإفصاح عن الأمور الجوهرية التى تم مناقشتها وكيفية حلها.

أما القسم الأخير فقد تناول التعديلات المقترحة فى شكل تقرير المراجعة. وقد طلب المشاركون تعديلات فى تقرير المراجعة، بحيث يتم توفير معلومات سردية narrative information عن المعلومات التى تم تداولها بين مراقب الحسابات ولجنة المراجعة، وأى معلومات إضافية يجب على مراقب الحسابات توصيلها، ومتضمنة فى تحليلات ومناقشات مراقب الحسابات، وليست فى تقرير المراجعة النمطى وتوقيع مراقب الحسابات الشريك على

---

[٤] هناك عوامل كيفية تؤثر على مستوى الأهمية النسبية التى يحددها مراقب الحسابات مثل التحريفات التى تغير الخسارة إلى ربح والأثر المحتمل للتحريفات على إتجاه الرنحية، على سبيل المثال، والتحريفات التى تؤدى إلى زيادة مكافأة الإدارة ووجود متطلبات تقرير تؤثر على مستوى الأهمية النسبية وعندما يقوم مراقب الحسابات بتقييم الأهمية النسبية للتحريفات يجب أن يأخذ فى اعتبار العوامل الكمية والكيفية لإصدار هذا التقييم(PCAOB, 2010).

[٥] يتم إعادة إصدار القوائم المالية Restatements والتى تم إصدارها مسبقاً لتعكس تصحيح خطأ أو تحريف ما فى هذه القوائم (FASB, 2005).

تقرير المراجعة وعبارة تشير إلى أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء من الخطأ أو الغش[٦]، وعبارة تشير إلى أن القوائم المالية تعبر بصدق وعدالة عن وضع الشركة المالى ونتائج عملياتها، بغض النظر عن مدى التزامها بمبادى المحاسبة المتعارف عليها.

وبناءاً عليه، يتضح أن أهم تعديلات مطلوبة من قبل المستثمرين تتضمن؛ مناقشة مراقب الحسابات لتقييمه لتقديرات وأحكام الإدارة، وكيف توصل إلى هذا التقييم، مزيد من المعلومات عن مخاطر القوائم المالية ومخاطر المراجعة، وكيف تناول مراقب الحسابات هذه المخاطر فى خطة المراجعة، مناقشة مراقب الحسابات للعمليات غير العادية وإعادة اصدار القوائم المالية والتعديلات الجوهرية الأخرى بالنسبة لوحدة التقرير، وأخيراً جودة السياسات والممارسات المحاسبية التى تستخدمها وتطبقها الشركة. (Blake, Carcello, Harrison, Head, Roper, Simpson, Sondhi, Tarola, Turner, Williams, & Yerger, 2011 and Carcello, 2012)

وقد أضافت دراسة McAllister & Bell (2011) فى هذا الصدد، أننا نعيش فى عصر المعلومات، وفى حاجة إلى مزيد من الشفافية، وأن الشركات المقيدة بالبورصة أصبحت ديناميكية ومعقدة وتدخل فى معاملات معقدة تتطلب استثماراً ابتكارياً. إضافة إلى ذلك فإن القوائم المالية تشتمل على تقديرات جوهرية، والتى تتطلب أحكاماً مهنية، مثل تلك المتعلقة بدرجة عدم التأكد المرتفع فى تقديرات القيمة العادلة للأصول والالتزامات والتى لا يتم تداولها فى الأسواق النشطة. وتنعكس هذه الأمور على مراقب الحسابات وعملية المراجعة فتكون أكثر تعقيداً وتتطلب تعلماً مستمراً من جانب مراقبى الحسابات. وإذا كان الأمر كذلك فمن المعقول أن نتوقع أن يطالب المستثمرون بمزيد من المعلومات عن إجراءات مراقبى الحسابات التى قاموا باتخاذها للوصول إلى رضاء أنفسهم، فيما يتعلق بعمليات وعناصر وقياسات وإفصاحات القوائم المالية الجوهرية والتى بها أعلى مخاطر للتحريفات الجوهرية وكانت الأصعب من حيث إمكانية المراجعة، والتى كان الاستنتاج بعدالتها هو الأكثر تحدياً. ومن مجالات المراجعة التى تبرر إصدار تقرير مراجعة موسع التقديرات المحاسبية، قياسات القيمة العادلة، الغش، أمور

[٦] وفقاً لمعيار المراجعة الدولى ISA240 "مسئولية مراقب الحسابات تجاه الغش فى القوائم المالية"، تقع المسئولية الرئيسية عن منع وكشف الغش على عاتق المسئولين عن الحوكمة والإدارة بينما تتمثل مسئولية مراقب الحسابات فى الحصول على توكيد معقول عن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية الناتجة من خلال الغش أو الخطأ. وللوفاء بمسئوليته، يقوم مراقب الحسابات بتحديد وتقييم المخاطر الجوهرية فى القوائم المالية والناتجة عن الغش والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة تتعلق بتلك المخاطر من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة الملائمة وأخيراً إبداء رد فعل مناسب لحالات الغش التى تم تحديدها خلال عملية المراجعة (IAASB, 2010).

الاستمرارية[٧]، التدهور فى القيم[٨] وهياكل الأعمال والعلاقات الابتكارية، والأدوات المالية الابتكارية[٩].

وقد تناولت دراسة Mock, Bedard, Coram, Davis, Espahbodi & Warne (2013) القصور فى تقرير المراجعة النمطى من خلال القاء الضوء على كلا من فجوة التوقعات، فجوة المعلومات وفجوة الاتصال. وتشير فجوة التوقعات إلى الفرق بين توقعات المستخدمين من مراقبى الحسابات ومراجعة القوائم المالية من ناحية وما تقوم به المراجعة فعلا. أما بالنسبة لفجوة المعلومات فهى تشير إلى الاختلافات بين ما يرغب فيه المستخدمون وما هو متاح من خلال القوائم المالية التى تم مراجعتها وتقرير المراجعة أو المعلومات المتاحة للجمهور. تشتمل معلومات الوحدة على المعلومات المتعلقة بإعداد القوائم المالية مثل الأدوات والأحكام المتعلقة بتقييم الاصول والالتزامات، بينما تتضمن المعلومات المتعلقة بالمراجعة نتائج المراجعة والأهمية النسبية ومخاطر المراجعة الجوهرية وإسم شريك المراجعة. وهناك معلومات لا يتم الإفصاح عنها، وتعتبر فى نفس الوقت مهمة من قبل مستخدمى التقارير المالية، مثل الإجراءات المتخذة للتخفيف من أثر مشكلات الاستمرارية او إجراءات المراجعة المتخذة لمواجهة مخاطر معينة تم اكتشافها. وبالنسبة لفجوة الاتصال فهى تعكس الاختلافات بين ما يرغب فيه ويفهمه المستخدمون وما يقوم موفر التوكيد بتوصيله.

ومن وجهة نظر أصحاب المصالح مازال تقرير مراقب الحسابات ذو أهمية، إلا أنهم فى حاجة إلى مزيد من المعلومات عن مراقب الحسابات، المراجعة والقوائم المالية بما فى ذلك تحليلات ومناقشات الإدارة[١٠]. وتتضمن المعلومات ذات الصلة بالمراجعة والتى يرغب

---

[٧] وفقاً لمعيار المراجعة الدولى ISA570 "الاستمرارية"، تتمثل مسئولية مراقب الحسابات فى الحصول على دليل كافى وملائم حول معقولية استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية فى إعداد القوائم المالية والوصول إلى نتيجة عن ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى فى الوحدة على الاستمرار وأخيراً تحديد آثار ذلك على تقرير المراجعة (IAASB, 2010).

[٨] قام مجلس معايير المحاسبة الدولى IASB بإصدار معيار المحاسبة الدولى ٣٦ بعنوان "التدهور قيمة الأصول" 'Impairment of Assets' والذى يتطلب من جميع الوحدات إجراء اختبار للتحقق من وجود تدهور فى قيمتها وذلك فى تاريخ التقرير. يظهر التدهور فى قيمة الأصل فى حالة ارتفاع قيمته الدفترية عن القيمة القابلة للاستعادة recoverable amount. ويتم تحديد القيمة القابلة للاستعادة بأنها الأعلى ما بين القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكلفة البيع والقيمة المستخدمة (IASB, 2008).

[٩] يقصد بالأدوات المالية الابتكارية innovative financial instruments أدوات حقوق الملكية وأدزات الدين والتى يتم إصدارها لغرض التطوير والابتكار ولدعم البيئة الأساسية وغير ذلك (Branten & Purju, 2013).

[١٠] تعتبر تحليلات ومناقشات الإدارة Management's Discussion and Analysis بمثابة أداة اتصال فعالة تقوم الإدارة من خلالها بتوصيل ملعومات حول أداء الشركة وموقفها المالى وتوقعاتها المستقبلية. ومن خلال ذلك، يتم توفير معلومات للمستثمرين والمحللين والمقرضين وغيرهم مما تساعدهم فى اتخاذ قرارات مختلفة (CPA Canada, 2014)

أصحاب المصالح فى الوصول إليها تلك المتعلقة باستقلال مراقب الحسابات، عملية المراجعة، الأهمية النسبية، مستوى التوكيد الذى يوفره مراقب الحسابات والمعلومات المتعلقة بالوحدة والتى تتضمن السياسات المحاسبية والمعلومات المتعلقة بالخطر (Mock et al., 2013)

وإذا كان هناك قصور واضح فى تقرير المراجعة، نظراً لمحدودية محتواه المعلوماتى ولغته النمطية، التى تحد من قدرة مراقب الحسابات توصيل المعلومات الكافية، من وجهة نظر أصحاب المصالح بصفة عامة، والمستثمرين بصفة خاصة، فيمكن القول أن هذا القصور ناتج عن تعقد عمليات الشركات وارتفاع نسب عدم التأكد المتعلق بالتقديرات المحاسبية وأشهرها تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفى السنوات الاخيرة ازداد التعقد وعدم التأكد الخاص بالتقييم فى القوائم المالية وفى نفس الوقت لم تتغير التقارير ذات الصلة بما فى ذلك قائمة الدخل وقائمة المركز المالى ومحتوى تقرير المراجعة. وقد قامت إحدى الدراسات Christensen et al. (2012) باختبار مدى تأثير عدم التأكد المتعلق بتقييم القيمة العادلة على المراجعة ووجدت الدراسة أن القيمة العادلة والتقديرات الأخرى على نماذج الإدارة الحكمية ومدخلاتها تتضمن عدم تأكد وعدم دقة تفوق بكثير أهميتها النسبية. وقد ناقشت الدراسة التطور فى التقرير المالى، مثل قياس القيمة العادلة والمراجعة مثل مراجعة القيمة العادلة والتى أدت إلى تعقد بيئة المراجعة. ومن ناحية وضع معيار المحاسبة المالية ١٥٧ إطاراً لقياس القيمة العادلة والذى يتضمن تسلسلاً هرمياً مكوناً من ثلاثة مستويات يتم التمييز بينها وفقاً للمدخلات المستخدمة للوصول إلى تقدير القيمة العادلة.

يتضمن المستوى الأول الأسعار المعلنة فى الأسواق النشطة، وذلك للأصول أو الالتزامات المماثلة. ويعتمد المستوى الثانى فى تقدير القيمة العادلة على بيانات السوق المرئية بشكل مباشر، أو غير مباشر، وذلك بالنسبة للأصول او الالتزامات المشابهة. أما المستوى الثالث فيعتمد على أحكام وافتراضات الإدارة حول المدخلات غير المرئية.

وفيما يخص عملية المراجعة، فعند مراجعة التقديرات المحاسبية التى تتضمن درجة عالية من التأكد، وتؤدى إلى وجود مخاطر جوهرية، تطلب معايير المراجعة من المراجعة إلى إصدار تقديرات بالإضافة إلى إجراءات المراجعة الأخرى المستخدمة فى مراجعة التقديرات وفى حالة عدم تناول الإدارة لأثر عدم التأكد المتعلق بالتقديرات، بشكل ملائم، على التقديرات المحاسبية يجب على مراقب الحسابات إصدار مدى من التقديرات بحيث يقوم بتقييم معقولية التقدير المحاسبى.

ومن ناحية أخرى، تناولت دراسة Glover, Taylor & Wu (2017) التحديات التى تواجه مراقبى الحسابات عند مراجعتهم للقيمة العادلة. وتوصلت إلى أن فيما يتعلق بالاختبارات الأساسية فإن عادة ما يلجأ مراقب الحسابات إلى الاعتماد على تقديرات الإدارة عند مراجعة القيم منخفضة الخطر ولكن مع ازدياد درجة تعقد وخطر المراجعة فإن مراقب الحسابات يلجأ إلى الاعتماد على أكثر من اختبار وبرغم إمكانية الاعتماد على تقديرات الإدارة إلا أن الدراسة وجدت انه فى العادة يعتمد مراقبو الحسابات على افتراضات فريق المراجعة لتطوير التقديرات. وبالنسبة للاعتماد على خدمات التسعير والمتخصصين فى التقييم فقد وجدت الدراسة نسبة كبيرة من مراقبى الحسابات يعتمدون على تقييمات المتخصصين لتطوير تقييمات عن تقديرات القيمة العادلة المالية، وذلك بالمقارنة بتقديرات القيمة العادلة غير المالية، كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بينهما فقد يلجأ مراقب الحسابات إلى خدمات التسعير لأنها أوفر، من حيث التكلفة، وذلك بالمقارنة بالخبراء فى التقييم. وأن الخبراء الذين يعملون بمكتب المراجعة يعتبرون أعلى من حيث إمكانية الاعتماد، حيث تم تقييم مهاراتهم ومعرفتهم وإمكاناتهم. أما بالنسبة للتحديات التى يواجهها مراقب الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة المالية، وغير المالية، فقد وجدت الدراسة اختلافات جوهرية بين هذه التحديات، وذلك نظراً لعدم القدرة على مشاهدة المعلومات المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة غير المالية.

وعليه يمكن القول أن هناك قصوراً واضحاً فى تقرير المراجعة النمطى من حيث لغته النمطية ومحدودية محتواه، فلا يستطيع مراقب الحسابات من خلاله توصيل المعلومات الكافية التى يرغب الكثير من مستخدمى التقارير المالية فى الوصول إليها، لغرض اتخاذ قراراتهم المختلفة، وخاصة مع زيادة تعقد عمليات الشركات وارتفاع نسبة عدم التأكد المتعلقة بالتقديرات المحاسبية، وخاصة تلك المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة. والسؤال هنا إذا كانت هناك حاجة إلى تعديل تقرير المراجعة، شكلاً ومضموناً، وإذا كان IAASB قد أصدار معيار المراجعة الدولى ISA 701 بغرض تخفيض فجوات المعلومات والتوقعات والاتصال بين مراقب الحسابات ومستخدمى التقارير المالية، فما هو مضمون هذا المعيار وما هى الأمور التى يجب على مراقب الحسابات الإفصاح عنها، أو ما هى المعايير التى يستخدمها مراقب الحسابات لتحديد هذه الأمور وتوصيلها إلى المسئولين عنها؟

### ٣/١/٦- تحليل تقرير المراجعة وفقاً لمعيار (ISA 701) لسنة 2015

استهدف معيار المراجعة الدولى (ISA 701) "توصيل أمور المراجعة الأساسية فى تقرير مراقب الحسابات المستقل" توضيح مسئولية مراقب الحسابات فيما يتعلق بتحديد وتوصيل أمور المراجعة الأساسية. وقد عرّف المعيار أمور المراجعة الأساسية على أنها الأمور والتى تعتبر – وفقاً للحكم المهنى لمراقب الحسابات – لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتم اختيار أمور المراجعة الأساسية من ضمن الأمور التى يتم توصيلها إلى المسئولين عن الحوكمة.

**وعند تحديد أمور المراجعة الأساسية يأخذ مراقب الحسابات فى اعتباره الآتى:**

**(أ)** – المجالات التى يرتفع فيها خطر التحريفات الجوهرية أو المخاطر الجوهرية المحددة بما يتفق مع معيار المراجعة الدولى (ISA315[١١])، **(ب)** – أحكام مراقب الحسابات الجوهرية المتعلقة بمجالات القوائم المالية التى تتطلب حكما جوهرياً من قبل الإدارة، والتى تتضمن التقديرات المحاسبية التى تتصف بدرجة عالية من عدم التأكد فى التقدير و**(جـ)** – الأثر على مراجعة الأحداث أو العمليات الجوهرية التى تحدث أثناء الفترة. يقوم مراقب الحسابات بوصف أمر المراجعة الأساسى فى قسم منفصل فى تقرير المراجعة تحت عنوان "أمور المراجعة الأساسية" وباستخدام عنوان فرعى مناسب (ISA701). ويقوم مراقب الحسابات فى فقرة أمور المراجعة الأساسية بوصف أمر المراجعة ورد فعل مراقب الحسابات تجاهها والإشارة إلى إفصاحات القوائم المالية ذات الصلة (CPA Canada, 2017)

وإذا كان IAASB قد أصدر معيار المراجعة الدولى (ISA701) بغرض تخفيض عدم تماثل المعلومات وفجوات التوقعات والمعلومات والاتصال فقد انتهج مجلس الرقابة على أعمال مراقب حسابات الشركات العامة PCAOB نفس النهج وقام باصدار معيار عن أمور المراجعة الحرجة criticalauditmatters والذى بمقتضاه يقوم مراقب الحسابات بالافصاح عن الأمور الحرجة فى تقرير المراجعة بغرض زيادة المحتوى المعلوماتى للتقرير وملاءمته بالنسبة للمستثمرين وأصحاب المصالح المختلفين.

---

[١١] يتناول معيار المراجعة الدولى ISA 315 مسئولية مراقب الحسابات عن تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية. ويشير المعيار إلى أن على مراقب الحسابات الحصول على فهم كاف عن العوامل المتعلقة بالصناعة والتنظيم ذات الصلة والعوامل الخارجية الأخرى بما فى ذلك إطار التقرير المالى القابل للتطبيق، وكذلك طبيعة عمل الوحدة بما فى ذلك عملياتها وهيكل الملكية والحوكمة الخاص بها وأنواع الاستثمارات التى تقوم بها أو التى تعتزم القيام بها بالإضافة الى طريقة هيكلة الوحدة وتمويلها. كم يقوم مراقب الحسابات بفهم طرق اختيار الوحدة للسياسات المحاسبية وكيفية تطبيقها وأهدافها واستراتيجياتها ومخاطر الأعمال ذات الصلة وأيضاً كيفية قياس الوحدة لأدائها المالى (IAASB, 2010).

وقد عرّف المجلس أمر المراجعة الحرج على أنه "أى أمر ناتج عن مراجعة القوائم المالية والذى تم توصيله، أو يتطلب توصيله، إلى لجنة المراجعة، ويتعلق بحسابات أو إفصاحات تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية وتتضمن حكم مراقب الحسابات الشخصى أو المعقد" (PCAOB, Release No. 2017-001, 2017 p.16)

وهناك اتفاق بين مقترح مجلس الرقابة على أعمال مراقب حسابات الشركات العامة وIAASB فكلاهما يركز على أمور المراجعة الأساسية أو أمور المراجعة الحرجة (Simett & Huggins, 2014).

ويرى الباحث أن هناك إجراءات جادة من قبل الهيئات المهنية لتعديل شكل ومحتوى تقرير المراجعة بحيث يوفر معلومات يحتاجها أصحاب المصالح بصفة عامة، والمستثمرون بصفة خاصة، مما يساعدهم فى اتخاذ قرارات أكثر رشداً. ولكن هل حققت هذه المعايير الهدف الذى وضعت من أجله؛ أى هل لفقرة أمور المراجعة الأساسية أثر إيجابى على المستثمرين وقراراتهم؟

## ٤/١/٦- تحليل أثر تطبيق معيار المراجعة الدولى الجديد ISA 701 من منظورى أصحاب المصالح ومراقبى الحسابات واشتقاق فروض البحث

أشارت دراسة Bedard, Gonthier-Besacier & Svhatt (2014) إلى أن فقرة أمور المراجعة الأساسية ليست جديدة فى فرنسا، فالإفصاح عن أمور المراجعة أمراً إجبارياً فى فرنسا منذ ٢٠٠٣ ولكن تحت مسمى آخر وهو "مبررات التقييمات" Justifications of Assessments (JOAs). وقد اختبرت هذه الدراسة تجريبياً أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الأساسية على المستثمرين والمراجعة، وذلك عند أول اصدار لها (فى ٢٠٠٣) وفى السنوات التالية (من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١). وبالنسبة لأثر أمور المراجعة الأساسية على رد فعل السوق (والمقاس من خلال العوائد غير العادية[١٢] وحجم التبادل غير العادى) وجدت الدراسة أن لأمور المراجعة الأساسية أثراً واضحاً على تخفيض عدم تماثل المعلومات عند الإفصاح عنها لأول مرة، وذلك بالنسبة للشركات صغيرة الحجم، والتى تتصف بضعف بيئة المعلومات.

أما بالنسبة لأثر أمور المراجعة الأساسية على المراجعة والمقاس من خلال جهد المراجعة

[١٢] وتتمثل العوائد غير العادية abnormal returns فى الفرق بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة والمقاسة من خلال معدل العائد المتوقع باستخدام نموذج التسعير الرأسمالى

(من خلال أتعاب المراجعة وتأخر إصدار تقرير المراجعة[١٣] والاستحقاقات غير العادية)، فقد وجدت الدراسة أنه عند إصدار أمور المراجعة الأساسية لأول مرة كان لها تأثير سلبى على الاستحقاقات غير العادية، بينما فى السنوات التالية لم تجد الدراسة دليلاً على وجود أثر معنوى لأمور المراجعة الأساسية على أى من مقاييس جهد المراجعة. وتشير هذه النتائج إلى عدم وجود محتوى معلومات معنوى لفقرة أمور المراجعة الأساسية، وأن وجودها له قيمة رمزية symbolic value فقط .

ومن ناحية أخرى، ولتحديد أثر وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية على عملية تقرير المراجعة ونفعيتها من قبل مستخدمى تقرير المراجعة، قامت دراسة Cordos&Fulop (2015) باختبار ما إذا كان وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية سيؤدى إلى توفير معلومات مفيدة لمستخدميها أم لا. واعتمدت الدراسة على تحليل محتوى الردود التى تم استلامها من قبل IAASB على الأسئلة العشر المتعلقة بفقرة أمور المراجعة الأساسية، فى المسودة ذات الصلة. حيث تم نشر هذه المسودة للتعليق فى يوليو ٢٠١٣ وتم استلام التعليقات فى نوفمبر ٢٠١٣. وقد اعتمدت الدراسة على الردود من المنظمات والهيئات المنظمة والأفراد من الاتحاد الأوربى وبلغت العينة التى تم تحليلها ٤٧ رداً. وقد جاءت معظم الردود متفقة مع اقتراح IAASB من حيث؛ أن وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية يزيد من نفعية تقرير المراجعة من وجهة نظر مستخدميه. وأن معيار المراجعة ISA 701 يوفر إطاراً ملائماً يساعد مراقب الحسابات فى حكمه عن تحديد أمور المراجعة الأساسية، وأن تطبيق هذا الإطار سيؤدى إلى وجود اتساق فى أحكام مراقب الحسابات بشأن تحديد فقرة أمور المراجعة الأساسية، وسيساعده فى تحديد ما يتضمنه توصيف فقرة أمور المراجعة الأساسية من أجل توصيله من خلال تقرير المراجعة.

كما بلغت أعلى نسبة موافقة (١٥%) على أن تقييم الأدوات المالية من أهم الأمثلة وأكثرها منفعة من وجهة نظر المستخدمين. كما اتفق المشاركون مع إتجاه IAASB على ضرورة تضمين هذه الفقرة فى تقرير المراجعة بشكل إجبارى للشركات المسجلة وبشكل اختيارى

[١٣] يشير تأخر إصدار تقرير المراجعة Audit Report Lag إلى الفترة بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ تقرير المراجعة. وقد تناولت الدراسات السابقة العوامل التى تؤثر على تأخر إصدار تقرير المراجعة نظراً لأهميته ومن هذه المحددات تلك المتعلقة بالشركة مثل حجم ومعدل نموها وتلك المتعلقة بحوكمة الشركة مثل جودة الرقابة الداخلية وأخيراً تلك المتعلقة بمراقب الحسابات مثل التخصص الصناعى ونوع تقرير المراجعة وأتعاب الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة (Al-Ajmi, 2008, Afifi, 2009 and Khlif & Samaha, 2014).

للشركات الأخرى وأنه يمكن وفقاً لمعيار المراجعة ISA 701 ألا يتوصل مراقب الحسابات لوجود أمور مراجعة أساسية وأن تتضمن فقرة أمور المراجعة الأساسية تتضمن معلومات عن أحدث فترة مالية، وأن يتم الإبقاء على إمكانية وجود فقرة لفت الانتباه emphasis of matter أو فقرة أمور المراجعة الأخرى[١٤] otheraudit matters فى تقرير المراجعة. وقد رأى (Cordos & Fulop, 2015) أن فقرة أمور المراجعة الأساسية ستوفر لمستخدمى تقرير المراجعة المعلومات الملائمة، التى تمكنهم من تحديد ما إذا كانت إفصاحات الإدارة متحيزة أم لا، فالهدف من هذه الفقرة هو مساعدة المستخدمين، حتى إذا كانت هذه الفقرة ستؤكد على أمور معينة، أو أوجه قصور محددة فى القوائم المالية التى تنشرها الشركات.

كما استهدفت دراسة Trpeska, Atanasko & lazarevska (2017) اختبار مدى أهمية تقرير المراجعة الجديد لقرارات منح الائتمان، التى يتم اتخاذها من قبل البنوك التجارية. ومن خلال عينة من ٣١ من مديرى منح الائتمان فى شركات متوسطة إلى كبيرة الحجم فى مقدونيا توصلت الدراسة إلى استمرار أهمية تقرير الشركة السنوى، فيما عدا تقرير الإدارة والملاحظات، فى اتخاذ المشاركين فى الدراسة للقرارات كما أن هناك نسب محاسبية مثل السيولة والربحية والاستقرار المالى للشركة تعتبر جوهرية للغاية فى تحليل الائتمان. كما اتفق المشاركون فى الدراسة على أهمية محتوى تقرير المراجعة، بغض النظر عن تقرير مراقب الحسابات وأن المعلومات المتعلقة بأمور المراجعة الأساسية واستمرارية الشركة وأحكام مراقب الحسابات ذات الصلة بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بخطر الغش تعد فى غاية الأهمية. كما رأى المقرضون المشاركون فى الدراسة أن إسم مراقب الحسابات الشريك، وعبارة مراقب الحسابات المتعلقة بالاستقلال والالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ومستوى الأهمية النسبية المستخدم فى المراجعة، لها أهمية أقل.

وفى الصين استهدفت دراسة Li(2017) اختبار أثر أمور المراجعة الأساسية على رد فعل السوق (المستثمرين) (المقاس من خلال العوائد غير العادية المجمعة) وجودة المراجعة

[١٤] وفقاً لمعيار المراجعة الدولى ISA706 "فقرات لفت الانتباه وفقرات الأمور الأخرى فى تقرير مراقب الحسابات المستقل"، تشير فقرة لفت الانتباه إلى الفقرة التى يقوم مراقب الحسابات بتضمينها فى تقرير المراجعة ويشير فيها إلى أمور تم عرضها أو الإفصاح عنها بشكل ملائم فى القوائم المالية ويراها وفقاً لحكمه المهنى، أنها ذات أهمية كبيرة لفهم المستخدمين للقوائم المالية بينما تشير فقرة أمور المراجعة الأخرى إلى الفقرة التى يقوم مراقب الحسابات بتضمينها فى تقرير المراجعة وتشير إلى أمور بخلاف تلك التى تم عرضها أو الإفصاح عنها فى القوائم المالية ويرى مراقب الحسابات، وفقاً لحكمه المهنى، أن الإفصاح عن تلك الأمور سيساعد من فهم المستخدمين لعملية المراجعة وتقرير المراجعة ومسئولية مراقب الحسابات (IAASB, 2015)

(المقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات غير المتوقعة[١٥]). وتوقعت الدراسة وجود تأثير لفقرة أمور المراجعة الأساسية على المستثمر، من خلال وجود علاقة طردية بين وجود الفقرة والعوائد غير العادية المجمعة، ووجود علاقة عكسية بين وجود الفقرة والقيمة المطلقة للاستحقاقات غير المتوقعة. ومن خلال عينة من ٢٣٨ شركة مسجلة (١٥٤ شركة اصدر لها تقرير مراجعة بدون فقرة لأمور المراجعة الأساسية و ٨٤ شركة تم اصدار تقرير مراجعة لها يحتوى على فقرة لأمور المراجعة الأساسية) لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير معنوى لفقرة أمور المراجعة الأساسية على رد فعل السوق، أو جودة المراجعة، وهو ما يشير إلى عدم وجود قيمة معلوماتية لفقرة أمور المراجعة الأساسية، كما كان متوقعاً من قبل الهيئات المنظمة.

وفى دراسة حديثة (Sirois, Bedard & Bera, 2018) تم التحقق مما اذا كان تضمين فقرة عن أمور المراجعة الأساسية أو الحرجة، عدد أمور المراجعة الأساسية ومحتواها، فى تقرير المراجعة سيؤثر على عملية اكتساب المستخدمين للمعلومات. ومن خلال دراسة تجريبية على عينة من ٩٨ طالب مسجلين فى جامعة كندية فى برنامج المحاسبة بالدراسات العليا، واعتماداً على تكنولوجيا تتبع العين eye tracking technology توصلت الدراسة إلى دليل يشير إلى قدرة فقرة أمور المراجعة الأساسية على لفت انتباه المشاركين إلى فقرة الإفصاحات ذات الصلة بأمور المراجعة الأساسية، بحيث يستطيعون الوصول إلى الإفصاحات المتعلقة بأمور المراجعة الأساسية بصورة أسرع، وذلك عند توصيلها من خلال تقرير المراجعة. ولكن فى حالة وجود أمور مراجعة أساسية مختلفة (ثلاثة) ستؤثر هذه الفقرة سلباً على انتباه مستخدمى التقرير، حيث يقل انتباههم بالنسبة للأجزاء المتبقية فى القوائم المالية. وبالنسبة لأثر محتوى فقرة أمور المراجعة الأساسية، وما تتضمنه من إجراءات المراجعة، وتحذير من مراقب الحسابات، من أن فقرة المراجعة الأساسية لا تحل محل قراءة القوائم المالية فى مجملها.

وأما عن تأثير فقرة أمور المراجعة الأساسية على قرارات المستخدمين المتعلقة بالإقراض لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير للفقرة على قرارات الائتمان. وقد أرجعته الدراسة إلى محدودية عدد المشاهدات وانخفاض قوة تصميم الدراسة لتحليل قرارات المشاركين، فمثلا قد لا تؤدى طبيعة أمور المراجعة الأساسية محل الدراسة إلى وجود تفسيرات مختلفة للمعلومات المنشورة

[١٥] يتم قياس الاستحقاقات غير المتوقعة unexpected accruals من خلال الفرق بين إجمالى الاستحقاقات والاستحقاقات المتوقعة والتى يتم الوصول إليها من خلال نموذج Dow Jones أو نموذج Dow Jones المعدل أو غير ذلك (Pae, 2007)

بالقوائم المالية، وبالتالى قد لا يصل المشاركون إلى اتخاذ قرارات مختلفة. كما لم تتوصل الدراسة إلى وجود اختلاف فى انتباه المشاركين عند تضمين معلومات عن إجراءات المراجعة المتعلقة بفقرة أمور المراجعة الأساسية وتحذير عن أن فقرة أمور المراجعة الأساسية ليست بديلا عن قراءة القوائم المالية ككل.

يتضح من الدراسات السابقة Gomez-Guillamon (2003) and Karkacier & Ertas (2017) أهمية تقرير المراجعة بصفة عامة لاتخاذ قرارات أصحاب المصالح المختلفين، وذلك لما لأهمية الدور الذى تلعبه عملية المراجعة فى إضفاء الثقة على القوائم المالية. وقد تعرض تقرير المراجعة لكثير من الانتقادات فى السنوات الأخيرة نظراً لتعقد عمليات الشركات وارتفاع نسب عدم التأكد المتعلق بالتقديرات المحاسبية. وعلى سبيل المثال تلك المتعلقة بتقييم الاستثمارات بقيمتها العادلة (Christensen et al., 2012) وفى نفس الوقت قصور تقرير المراجعة ولغته النمطية ومحدودية محتواه فى توفير المعلومات الكافية التى يحتاجها المستمرون لاتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة بهم (Cordos&Fulop,2015). وعليه قامت الجهات المعنية مثل IAASB بإصدار معيار المراجعة الدولى الجديد ISA701 "توصيل أمور المراجعة الأساسية فى تقرير مراقب الحسابات المستقل" بغرض زيادة مستوى الشفافية والمحتوى المعلوماتى لتقرير المراجعة مما يساعد فى تخفيض فجوات التوقعات والمعلومات والاتصال بين مراقب الحسابات والمستثمرين. ويتوقع من تطبيق مراقب الحسابات لهذا المعيار زيادة مستوى استثمار المستثمرين وثقتهم فى قراره نظراً لما يوفره تقرير المراجعة من معلومات يساعد على استعادة ثقة المستثمرين فى تقرير المراجعة وجودتها.

ووفقاً لمعيار المراجعة المصرى ٥٤٠ "مراجعة التقديرات المحاسبية" يجب على مراقب الحسابات مراجعة التقديرات المحاسبية التى تصدرها الإدارة وذلك من خلال الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة تتعلق بالتقديرات المحاسبية، فقد يكون تحديد التقدير المحاسبى بسيط أو معقد وفقاً لطبيعة البند. وفى حالة التقديرات المعقدة قد يتطلب مراجعة التقديرات المحاسبية درجة عالية من المعرفة والحكم الشخصى وقد يلجأ مراقب الحسابات إلى استخدام عمل خبير فى بعض الأحيان. كما يجب على مراقب الحسابات تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية بغرض الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة عما إذا كانت التقديرات المحاسبية التى تم إصدارها تعتبر معقولة فى ظل الظروف المحيطة ومدى ملاءمة الإفصاح المطلوب عنها. كما يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بعمل تقدير نهائى لمعقولية التقدير

المحاسبى وفقاً لخبرته بالمنشأة والصناعة وما إذا كان هذا التقدير يتوافق مع أدلة المراجعة الأخرى التى حصل عليها خلال عملية المراجعة. وفى حالة وجود اختلاف بين قيمة التقدير وفقاً للأدلة المتوفرة وقيمة التقدير بالقوائم المالية، فإنه على مراقب الحسابات تحديد ما إذا كان هذا الاختلاف يحتاج إلى تعديل. إذا رأى مراقب الحسابات أن الاختلاف غير مقبول، فإن على الإدارة تعديل التقدير وفى حالة رفض الإدارة يعتبر هذا الاختلاف تحريف، يجب دراسته مع غيره من التحريفات الأخرى فى تقدير تأثيره بالقوائم المالية.

ويتضح من معيار المراجعة المصرى ٥٤٠ أن إفصاح مراقب الحسابات بهذا الصدد يظهر فى حالة وجود تحريف جوهرى بالقوائم المالية، أما وفقاً لمعيار المراجعة الدولى701 ISA، يقوم مراقب الحسابات بالافصاح عن التقديرات المحاسبية وكيفية مراجعتها فى تقرير المراجعة فى فقرة أمور المراجعة الأساسية وذلك فى حالة توافر درجة مرتفعة من عدم التأكد فيما يتعلق بتقييم الأوراق المالية بقيمتها العادلة مثلاً برغم عدم وجود تحريفات جوهرية ذات الصلة. يعتبر هذا التعديل فى تقرير المراجعة بمثابة تحسين فى مستوى الشفافية وزيادة درجة إفصاح مراقب الحسابات عن تقييم الأوراق المالية بقيمتها العادلة والتى يرتفع بها درجة عدم التأكد وهو ما يؤدى إلى زيادة اعتماد متخذى القرارات بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة على تثرير المراجعة وزيادة درجة ثقتهم فى قرار الاستثمار الخاص بهم بالإضافة إلى اتخاذهم لقرارات أكثر رشدا وهو ما يؤدى فى النهاية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة.

**بناء على ما سبق، يمكن اشتقاق فروض البحث كالتالى:**

**الفرض الأول (H1):** تزداد درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة

**الفرض الثانى (H2):** تزداد ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة

**الفرض الثالث (H3):** يختلف قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة.

وإذا كان من المتوقع أن تؤثر فقرة أمور المراجعة الأساسية على قرار الاستثمار وثقة المستثمر فى هذا القرار وأيضاً مدى اعتماده على تقرير المراجعة وذلك عند تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية (تطبيق معيار المراجعة الدولى ٧٠١ ISA) بالمقارنة بحالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة (عدم تطبيق معيار المراجعة الدولى 701 ISA)، فهل سيختلف هذا التأثير باختلاف خبرة المستثمر، وخاصة أنه من المتوقع أن المستثمر مرتفع الخبرة لديه قدرة على تحليل المعلومات بصورة أفضل وذلك عند إصدار الأحكام وإتخاذ القرارات (Dilla and Steinbart, 2005 and Chang and Wei, 2011). وعليه يمكن اشتقاق الفروض التالية للبحث.

**الفرض الرابع (H4):** تزداد درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بزيادة مستوى خبرته عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة

**الفرض الخامس (H5):** تزداد ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بزيادة مستوى خبرته عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة

**الفرض السادس(H6)** : يختلف قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بزيادة مستوى خبرته عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة.

## ٢/٦- منهجية الدراسة التجريبية

يعرض الباحث فى هذا القسم أهداف الدراسة التجريبية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج الدراسة ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها بالإضافة إلى التصميم التجريبيى وأخيراً الاختبارات الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة.

### ١/٢/٦- أهداف الدراسة التجريبية

تستهدف الدراسة التجريبية اختبار أثر تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية (تفعيل معيار المراجعة الدولى 701 ISA) المتعلقة بالقيمة العادلة للأوراق المالية على اعتماد المستثمرين على تقرير المراجعة وقرار استثمارهم ودرجة ثقتهم فى هذا القرار، وكذلك اختبار أثر خبرة المستثمرين على العلاقة بين وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن

القيمة العادلة للأوراق المالية فى تقرير المراجعة من ناحية واعتماد المستثمر على تقرير المراجعة وثقته فى قرار الاستثمار وقراره للاستثمار، من ناحية اخرى.

### ٢/٢/٦- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى المستثمرين فى مصر والمتمثلين فى مديرى الاستثمار ومحللى الاستثمار والمحللين الماليين وهم الفئة صاحبة قرار الاستثمار. وبعد توزيع الباحث لعدد ٤٠٠ حالة تجريبية على المستثمرين المختلفين، بلغت نسبة الردود ٢٣،٧٥% وبلغت عينة الدراسة ٩٥ مستثمر (٤٧ مستثمر فى حالة عدم توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة و٤٨ مستثمر فى حالة توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة).

### ٣/٢/٦- نموذج الدراسة

**يظهر نموذج الدراسة كما يلى:**

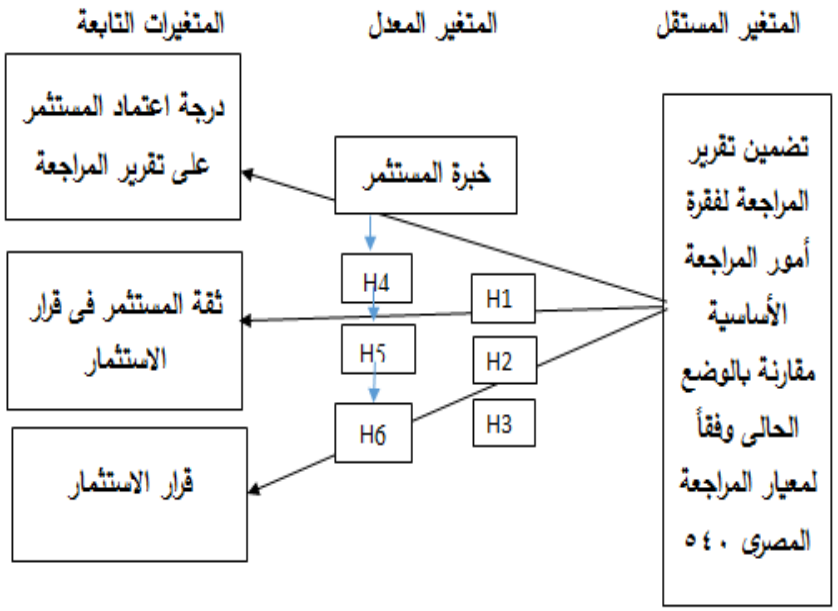

## ٤/٢/٦- توصيف وقياس متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على ثلاثة متغيرات تابعة ومتغير مستقل ومتغير معدل.

### المتغيرات التابعة

١- **درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة** والذى يتم قياسه من خلال ردود المشاركين فى الدراسة على السؤال التالى، قياساً على (Karkacier & Ertas, 2017 and Chr-istensen et al., 2018):

- إلى أى مدى تعتمد على تقرير مراقب الحسابات فى اتخاذ قرار الاستثمار الخاص بك؟

| لا أعتمد | | | | | | | | | | أعتمد تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

٢-**درجة ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار** الذى قام باتخاذه، والذى يتم قياسه من خلال ردود المشاركين فى الدراسة على السؤال التالى، قياساً على (Christensen et al., 2018):

- إلى أى مدى تثق فى قرارك بالاستثمار فى "شركة النصر للتصدير"؟

| غير واثق | | | | | | | | | | واثق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

٣- **قرار الاستثمار** والذى يتم قياسه من خلال ردود المشاركين فى الدراسة على السؤال التالى، قياساً على (Christensen et al., 2018):

- بافتراض أن صندوق الاستثمارات الخاص بشركتك يملك ٣% من استثمارات "شركة النصر للتصدير". وعلى أساس المعلومات المتاحة عن "شركة النصر للتصدير"، برجاء تحديد ما إذا كنت ستتخذ قرار بشأن زيادة أو تخفيض أو الاحتفاظ بالنسبة الحالية لهذه الاستثمارات (٣%)

| تخفيض إلى 1% | | | | المحافظة على 3% | | | | زيادة إلى 5% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| %1 | %1.5 | %2 | %2.5 | %3 | %3.5 | %4 | %4.5 | %5 |

**المتغير المستقل: تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية بالمقارنة بعدم وجودها** والذى يتم قياسه من خلال تواجد فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة (وفقاً لمعيار المراجعة الدولى ISA 701 لعام 2015) والمتعلقة بتقييم الاستثمارات فى

الأوراق المالية بقيمتها العادلة أو عدم تواجدها (وفقاً لمعيار المراجعة المصرى السارى ٥٤٠ لعام ٢٠٠٤). يعتبر هذا المتغير متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (١) فى حالة توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة والقيمة (صفر) فى حالة عدم توافرها، قياساً على (Ratzinger-Sakel & Theis, 2018).

**المتغير المعدل: خبرة المستثمر** والتى يتم قياسها من خلال مستوى خبرة المستثمر ويعتبر متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (١) فى حالة المستثمر الخبير (أكثر من متوسط سنوات خبرة أفراد العينة محل الدراسة) والمستثمر غير الخبير (أقل من متوسط سنوات خبرة أفراد العينة محل الدراسة)، قياساً على (Garavaglia & Sharma, 1998).

## جدول (١) متغيرات البحث وطرق قياسها

| المتغير | نوعه | طريقة قياسه |
|---|---|---|
| **تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية فى مقابل عدم وجودها** | **مستقل** | من خلال متغير وهمى يأخذ القيمة (١) فى حالة تفعيل معيار المراجعة الدولى ٧٠١ وتضمين فقرة أمور المراجعة الأساسية عن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة فى تقرير المراجعة والقيمة (صفر) فى حالة استمرار العمل بمعيار المراجعة المصرى السارى ٥٤٠ (Ratzinger-Sakel & Theis, 2018). |
| **درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة** | **تابع** | من خلال مقياس likert من صفر (لا اعتمد) إلى ١٠ (اعتمد تماماً) Karkacier & Ertas, 2017 and Christensen et al., (2018) |
| **ثقة المستثمر فى قرار استثمار** | **تابع** | من خلال مقياس likert من صفر (غير واثق) إلى ١٠ (واثق تماماً) (Christensen et al., 2018). |
| **قرار الاستثمار** | **تابع** | من خلال ردود المشاركين فى الدراسة على السؤال الخاص بقرار الاستثمار (Christensen et al., 2018). |
| **خبرة المستثمر** | **معدل** | من خلال متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد سنوات خبرة المستثمر تزيد عن متوسط عدد سنوات خبرة أفراد العينة محل الدراسة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك (Garavaglia & Sharma, 1998). |

### ٦/٢/٥- التصميم التجريبى

**يمكن عرض التصميم التجريبى للبحث كما يلى:**

**جدول (٢) التصميم التجريبى**

| خبرة المستثمر / فقرة أمور المراجعة الأساسية | المستثمر غير الخبير | المستثمر الخبير |
|---|---|---|
| **غير متوفرة فى تقرير المراجعة (الحالة الأولى)** | الاعتماد على تقرير المراجعة المعالجة (١) | الاعتماد على تقرير المراجعة المعالجة (٧) |
| | الثقة فى قرار الاستثمار المعالجة (٢) | الثقة فى قرار الاستثمار المعالجة (٨) |
| | قرار الاستثمار المعالجة (٣) | قرار الاستثمار المعالجة (٩) |
| **متوفرة فى تقرير المراجعة (الحالة الثانية)** | الاعتماد على تقرير المراجعة المعالجة (٤) | الاعتماد على تقرير المراجعة المعالجة (١٠) |
| | الثقة فى قرار الاستثمار المعالجة (٥) | الثقة فى قرار الاستثمار المعالجة (١١) |
| | قرار الاستثمار المعالجة (٦) | قرار الاستثمار المعالجة (١٢) |

### ٦/٢/٦- أدوات وإجراءات الدراسة

اعتمد الباحث على دراسة تجريبية 2X2 لاختبار أثر تفعيل معيار المراجعة الدولى (ISA 701) من خلال تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية عن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة على مدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة وقراره استثماره ودرجة ثقته فى هذا القرار. **وقد تضمنت الحالة التجريبية ثلاثة أقسام:**

**القسم الأول:** ويشتمل على مقدمة تعريفية بالحالة التجريبية محل الدراسة والهدف منها وهو إثراء البحث العلمى وترشيد قرارات المستثمرين فى حالة توافر استثمارات فى الأوراق المالية يتم الاعتماد بشكل كبير على اساليب حكمية لقياس قيمتها العادلة.

**القسم الثانى:** ويشتمل على الحالة التجريبية، وهى عبارة عن توصيف لشركة افتراضية تعمل فى مجال تصدير الأدوات الكهربائية. يتم عرض بيانات أساسية لجميع المجموعات وتشمل تلك المعلومات: الميزانية العمومية للشركة فى نهاية السنة الحالية وتلك فى نهاية السنة السابقة، قائمة الدخل عن السنة الحالية وأخرى عن السنة السابقة والإيضاحات المتممة ذات الصلة والمتعلقة بالاستثمارات فى الأوراق المالية بالإضافة إلى مجموعة من النسب المالية التى يمكن أن يعتمد عليها المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار. **أما بالنسبة للبيانات المختلفة بين المجموعات فقد اشتملت على جزئين:**

- **فى الجزء الأول** تم تضمين جزء من تقرير مراقب حسابات يوضح رأيه المتعلق بالقوائم المالية الخاصة بالشركة وذلك وفقاً لمعيار المراجعة المصرى ٥٤٠ الحالى الذى تم تفعيله فى ٢٠٠٥
- **فى الجزء الثانى** تم تضمين جزء من تقرير مراقب الحسابات يوضح رأيه المتعلق بالقوائم المالية الخاصة بالشركة مع تضمين فقرة لأمور المراجعة الأساسية وفقاً لمعيار المراجعة الدولى (ISA701) والذى تم تفعيله دولياً فى ٢٠١٥. تتضمن فقرة أمور المراجعة الأساسية معلومات عن تقييم الشركة للاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة ومدى تماشيها مع المستويات الثلاثة فى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة بالاضافة إلى أثر ذلك على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة ولجوء مراقب الحسابات إلى خبير فى التقديرات المحاسبية لضمان تماشى هذه التقديرات مع معايير المحاسبة ذات الصلة.

**القسم الثالث:** ويشتمل على أسئلة إضافية تختبر مدى انتباه المشاركين فى الدراسة وتسأل عن نسبة ربحية الشركة بالمقارنة بربحيتها فى السنة السابقة، ونسبة عدم التأكد المتعلقة بالاستثمارات فى الأوراق المالية. كما يتضمن هذا القسم أسئلة ديموغرافية عن المستثمرين المشاركين فى الدراسة من حيث النوع، الشهادات التى يحملها والصناعات التى تتركز فيها خبرته وعدد سنوات خبرته بصفة عامة ومدى خبرته فى مجال قياس القيمة العادلة.

## ٧/٢/٦- نتائج الدراسة التجريبية

يهدف هذا القسم إلى عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والاختبارات الإحصائية المختلفة والتى تم استخدامها للتحقق من مدى اعتمادية واتساق بيانات الدراسة واعتداليتها، لتحديد نوع الاختبارات الإحصائية الملائمة لاختبار فروض الدراسة.

كما يهدف هذا القسم إلى عرض الاختبارات الإحصائية التى تم استخدامها لاختبار فروض الدراسة وتحديد أثر المتغير المعدل على العلاقة محل الدراسة.

### ٦/٢/٧/١- الإحصاءات الوصفية

**جدول (٣) إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة**

| الحالات | المؤشر | المتوسط | الوسيط | الانحراف المعيارى | الحد الأدنى | الحد الأقصى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحالة الأولى** ( عدم تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية) | **قرار الاستثمار** | 3.202 | 3 | 0.9069 | 1 | 5 |
| | **الثقة فى القرار** | 6.383 | 7 | 2.2414 | 1 | 10 |
| | **تقرير المراجعة** | 6.383 | 7 | 2.7470 | 0 | 10 |
| | **الربحية** | 7.064 | 7 | 1.7496 | 3 | 10 |
| | **السيولة** | 6.617 | 7 | 2.1625 | 2 | 10 |
| **الحالة الثانية** (تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية) | **قرار الاستثمار** | 2.719 | 3 | 0.8807 | 1 | 4 |
| | **الثقة فى القرار** | 5.729 | 6 | 1.8764 | 0 | 8 |
| | **تقرير المراجعة** | 6.583 | 7 | 2.3048 | 0 | 10 |
| | **الربحية** | 6.333 | 7 | 2.4610 | 1 | 10 |
| | **السيولة** | 6.396 | 7 | 2.4298 | 0 | 10 |

يتضح من الجدول (٣) أن فى الحالة الأولى (عدم وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة) بلغ متوسط اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة ٦.٣٨٣ (بانحراف معيارى ٢.٧٤٧٠) وبلغ متوسط ثقته فى قرار الاستثمار ٦.٣٨٣ (بانحراف معيارى ٢.٢٤١٤) بينما بلغ متوسط استثماره ٣.٢٠٢ (بانحراف معيارى ٠.٩٠٦٩) (أى أعلى من نسبة الاستثمارات الحالية ٣%)، بينما يتضح فى الحالة الثانية (وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية) أن متوسط اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة ٦.٥٨٣ (بانحراف معيارى ٢.٣٠٤٨) وبلغ متوسط ثقته

فى قرار الاستثمار ٥.٧٢٩ (بانحراف معيارى ١.٨٧٦٤) بينما بلغ متوسط استثماره ٢.٧١٩(بانحراف معيارى ٠.٨٨٠٧) (أى أقل من نسبة الاستثمارات الحالية ٣%).

### ٢/٧/٢/٦- اختبارات الاعتمادية، الاتساق والاعتدالية Reliability, Validity and Normality Tests

قام الباحث بإجراء مجموعة من الاختبارات للتحقق من مدى إمكانية الاعتماد على البيانات الواردة من المشاركين فى الدراسة، وللتحقق من ملاءمة عينة الدراسة والاتساق الداخلى للحالات التجريبية، وتحديد الاختبار الإحصائى الملائم لاختبار فروض الدراسة.

لتحديد مدى إمكانية الاعتماد على ردود المشاركين لاختبار العلاقات محل الدراسة، قام الباحث بإجراء اختبار الاعتمادية ReliabilityTest باستخدام البرنامج الإحصائى SPSS 20 (DeCoster,2004). وأوضحت نتيجة الاختبار فى الجدول رقم (٤) إمكانية الاعتماد على البيانات، حيث تجاوز معامل Cronbachalpha 60% (٦٤،٢% للحالة الأولى و٦٣،٦% للحالة الثانية) على الأسئلة الخاصة بقرار المستثمرين الخاص بالاستثمار وثقتهم فيه بالإضافة إلى تقييمهم لمدى اعتمادهم على الربحية والسيولة وتقرير المراجعة.

**جدول (٤) نتائج اختبار الاعتمادية**

| | عدد العناصر | معامل Cronbach Alpha |
|---|---|---|
| اجمالى العينة (الحالة الأولى والثانية) | 5 | %64.2 |
| الحالة الأولى | 5 | %64.2 |
| الحالة الثانية | 5 | %63.6 |

وللتحقق من الاتساق الداخلى للحالة التجريبية، قام الباحث بإجراء تحليل معاملى factor analysis للتأكد من ملاءمة الحالة التجريبية والعينة ذات الصلة internal validity ووجود اتساق تمييزى discriminantvalidity وقدرة الأسئلة الواردة على التمييز بين قرار المستثمر للاستثمار وثقته فيه اعتماداً على تقرير مراقب الحسابات واعتماده على الربحية والسيولة لاتخاذ قرار الاستثمار (Chan&Idris, 2017). وقد أوضحت النتائج الإحصائية فى الجدول رقم (٥) ملاءمة عينة الدراسة حيث بلغ معامل KMO ٦٣% (Sig.=0.000) لإجمالى العينتين و٦٧،٢% (Sig.= 0.000) للحالة الأولى و٥٥،٥% للحالة الثانية (Sig.=0.000) (أى تجاوز ٥٠%).

**جدول (٥) نتائج اختبار ملاءمة عينة الدراسة**

| | Kaiser-Meyer-Olkin | Approx. Chi-Square | Df | Sig |
|---|---|---|---|---|
| **إجمالى العينة** | 0.630 | 89.098 | 10 | 0.000 |
| **الحالة الأولى** | 0.672 | 39.068 | 10 | 0.000 |
| **الحالة الثانية** | 0.555 | 48. 236 | 10 | 0.000 |

وللتأكد من قدرة أسئلة الحالة التجريبية على التمييز بين قرار الاستثمار وثقة المستثمر فيه واعتماده على تقرير مراقب الحسابات لاتخاذ قرار الاستثمار من ناحية، واعتماده على الربحية والسيولة لاتخاذ قرار الاستثمار من ناحية اخرى، قام الباحث بتحليل محتوى ردود المشاركين فى الدراسة. وأوضحت النتائج أن نسبة rotationsumsof squared loadings 65,082% أى أكثر من ٥٠% وهى نسبة ملائمة. كما أوضحت نتيجة الاختبار أن من ردود المشاركين يوجد مكونان تم استخلاصهما. يتمثل المكون الأول فى قرار استثمار المستثمر اعتماداً على تقرير المراجعة وثقته فى القرار (قرار الاستثمار = ٠.٨٤٠، الثقة فى قرار الاستثمار = 0.840 والاعتماد على تقرير المراجعة = 0.510) والمكون الثانى فى اعتماد المستثمر على الربحية والسيولة لاتخاذ قرار الاستثمار (الربحية = ٠.٧٩٤ والسيولة = ٠.٩٠٥). ويتضح من الجدول (٦) وجود اختلاف جوهرى بين المعاملات فى المكون الأول والثانى بما يزيد عن ١٠% وهو ما يشير إلى تحقق الاتساق التمييزى.

**جدول (٦) نتائج اختبار الاتساق التمييزى**

| | | المكون الأول | المكون الثانى |
|---|---|---|---|
| **إجمالى العينة** | قرار الاستثمار | .804 | .039 |
| | الثقة فى القرار | .840 | .162 |
| | الربحية | .361 | .794 |
| | السيولة | .021 | .905 |
| | تقرير المراجعة | .510 | .188 |
| **الحالة الأولى** | قرار الاستثمار | .824 | −.038 |
| (عدم تضمين تقرير | الثقة فى القرار | .807 | .212 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية) | الربحية | .369 | .769 |
| | السيولة | -.006 | .895 |
| | تقرير المراجعة | .533 | .293 |
| **الحالة الثانية** (تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية) | قرار الاستثمار | .803 | .061 |
| | الثقة فى القرار | .854 | .139 |
| | الربحية | .329 | .825 |
| | السيولة | .033 | .898 |
| | تقرير المراجعة | .475 | .171 |

### ٣/٧/٢/٦- الاختبارات الإحصائية

ولتحديد نوع الاختبارات التى سيعتمد عليها الباحث لاختبار فروض البحث، قام الباحث بإجراء اختبار اعتدالية Kolomogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk لتحديد ما إذا كان سيتم اللجوء إلى الاختبارات المعلمية أم اللامعلمية. وأوضحت نتيجة اختبار الاعتدالية (كما هو موضح فى الجدول ٧) عدم صحة الفرض القائل أن البيانات مسحوبة من مجتمع توزيعه معتدل (Sig. = 0.000). وعليه لم يستطع الباحث استخدام الاختبارات المعلمية ولجأ إلى الاختبارات اللامعلمية (Singh, 2013).

**جدول (٧) نتائج اختبار الاعتمادية**

| | | Kolmogorov-Smirnov | | Shapiro-Wilk | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | **Statistic** | **Sig.** | **Statistic** | **Sig.** |
| **إجمالى العينة** | قرار الاستثمار | .255 | .000 | .905 | .000 |
| | الثقة فى القرار | .170 | .000 | .919 | .000 |
| | الربحية | .188 | .000 | .940 | .000 |
| | السيولة | .196 | .000 | .938 | .000 |
| | تقرير المراجعة | .140 | .000 | .923 | .000 |
| **الحالة الأولى** | قرار الاستثمار | .284 | .000 | .871 | .000 |
| | الثقة فى القرار | .233 | .000 | .878 | .000 |
| | الربحية | .172 | .001 | .932 | .009 |
| | السيولة | .187 | .000 | .935 | .011 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | تقرير المراجعة | .185 | .000 | .878 | .000 |
| الحالة الثانية | قرار الاستثمار | .229 | .000 | .894 | .000 |
| | الثقة فى القرار | .168 | .002 | .914 | .002 |
| | الربحية | .190 | .000 | .932 | .008 |
| | السيولة | .202 | .000 | .924 | .004 |
| | تقرير المراجعة | .129 | .043 | .947 | .031 |

## ٤/٧/٢/٦- نتائج اختبار فروض الدراسة

يهدف هذا القسم إلى عرض نتائج اختبار فروض الدراسة الستة باستخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية والتحليل الإضافى الذى يتناول أثر الخبرة فى حالة وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة (الحالة الثانية) على متغيرات الدراسة وأخيراً سيعرض الباحث فى هذا القسم خلاصة نتائج اختبار فروض الدراسة.

### أولاً: التحليل الأساسى

لاختبار فروض البحث وللتحقق من مدى تأثير وجود فقرة المراجعة الأساسية (الخاصة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة) على مدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة وثقته فى قرار استثماره وأيضاً قرار الاستثمار، قام الباحث باستخدام اختبار Mann Whitney اللامعلمى للتحقق من معنوية الفروق بين العينتين المستقلتين (الحالتين الأولى والثانية) (DeCoster, 2004).

**ولاختبار الفرض الأول (H1):** القائل بأن "تزداد درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة"، استخدم الباحث اختبار Mann Whitney للتحقق من مدى وجود اختلاف معنوى بين اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة فى الحالة الأولى (حالة عدم وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة) والحالة الثانية (حالة وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة). أظهرت النتائج الإحصائية (جدول ٨) عدم وجود اختلاف معنوى بين اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة بين الحالتين (Z = -0.090, Asymp. Sig. = 0.928). حيث لم تتأثر درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة فى حالة

وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة (Mean Rank = 47.75) بالمقارنة بحالة عدم وجودها (Mean Rank = 48.26) وبما أن .Sig أكبر من ١%، يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H1) القائل بأن "تزداد درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة" **وهو ما يؤدى إلى رفض الفرض الأول (H1).**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Li (2017) من عدم وجود تأثير لفقرة أمور المراجعة الأساسية على المستثمرين وعدم وجود قيمة معلوماتية لهذة الفقرة كما كان متوقعاً من قبل الهيئات المنظمة. وفى نفس الوقت تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Bedard et al. (2014) فى أن إصدار التقرير الجديد مشتملاً على فقرة أمور المراجعة الأساسية لأول مرة سيؤثر إيجاباً على جودة المراجعة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة الإحصائية قد ترجع لعدم وجود خلفية مناسبة لدى المستثمرين فى مصر حول الهدف من وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة والمتمثل فى إضفاء مزيد من الثقة فى عملية المراجعة ومراقبى الحسابات وتخفيض عدم تماثل المعلومات وهو ما سيؤدى فى النهاية إلى اتخاذ قرارات استثمار أكثر رشداً.

**جدول (٨) نتيجة اختبار Mann Whitney لأثر توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية على مدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة**

**Ranks and Test Statistics**

| | GROUP | N | Mean Rank | Sum of Ranks | Mann-Whitney U | Wilcoxon W | Z | Asymp. Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AUDIT REPORT | 1.00 | 47 | 48.26 | 2268.00 | 1116.000 | 2292.000 | -.090 | .928 |
| | 2.00 | 48 | 47.75 | 2292.00 | | | | |
| | Total | 95 | | | | | | |

**لاختبار الفرض الثانى (H2)** :القائل بأن "تزداد ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة"، استخدم الباحث اختبار Mann Whitney للتحقق من مدى وجود اختلاف معنوى بين الثقة فى قرار الاستثمار فى الحالة الأولى (حالة عدم وجود فقرة أمور المراجعة

الأساسية فى تقرير المراجعة) والحالة الثانية (حالة وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة). أظهرت النتائج الإحصائية (جدول ٩) وجود اختلاف معنوى بين ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار بين الحالتين (Z = -2.062, Asymp. Sig. = .039)، وعلى عكس ما هو متوقع، انخفضت ثقة المستثمر فى قراره فى حالة وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية بالمقارنة بحالة عدم وجودها وبما أن .Sig أقل من ١%، يتم رفض الفرض البديل (H2) القائل بأن "تزداد ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة" **وهو ما يؤدى إلى رفض الفرض الثانى (H2).**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Li (2017) من عدم وجود تأثير لفقرة أمور المراجعة الأساسية على المستثمرين وعدم وجود قيمة معلوماتيه لهذه الفقرة كما توقعات الجهات المنظمة. وفى نفس الوقت، اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Bedard et al. (2014) فى أن عند إصدار تقرير المراجعة متضمناً فقرة لأمور المراجعة الأساسية لأول مرة سيؤثر إيجاباً على المستثمرين.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة الإحصائية قد ترجع لعدم تدريب المستثمرين عن محتوى فقرة أمور المراجعة الأساسية والهدف منها، وهو ما أثار قلقه، فقد قام المستثمر باتخاذ قراره ولكن مستوى ثقته فى هذا القرار (Mean Rank = 40.97) قد انخفض بشكل معنوى فى ظل توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة بالمقارنة بحالة عدم توافرها (Mean Rank = 55.18).

**جدول (٩) نتيجة اختبار Mann Whitney لأثر توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية على ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار**

**Ranks and Test Statistics**

| | GROUP | N | Mean Rank | Sum of Ranks | Mann-Whitney U | Wilcoxon W | Z | Asymp. Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| CONFIDENCE | 1.00 | 47 | 53.79 | 2528.00 | 856.000 | 2032.000 | -2.062 | .039 |
| | 2.00 | 48 | 42.33 | 2032.00 | | | | |
| | Total | 95 | | | | | | |

**لاختبار الفرض الثالث (H3) :**القائل بأن "يختلف قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة"، استخدم الباحث اختبار Mann Whitney للتحقق من مدى وجود اختلاف معنوى بين قرار الاستثمار فى الحالة الأولى (حالة عدم وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة) والحالة الثانية (حالة وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة). أظهرت النتائج الإحصائية (جدول ١٠) وجود اختلاف معنوى بين قرار الاستثمار فى الحالتين (Z=-2.636, Asy-mp. Sig. = .008). حيث انخفضت نسبة الاستثمار فى الحالة الثانية بالمقارنة بالحالة الأولى وبما أن .Sig أقل من ١%، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H3) القائل بأن "يختلف قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة" **وهو ما يدعم الفرض الثالث (H3).**

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة Trpeska et al., (2017) والتى توصلت إلى وجود أثراً إيجابياً لفقرة أمور المراجعة الأساسية ولكن على قرارات منح الإئتمان.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة الإحصائية والتى تشير إلى وجود تأثير سلبى لفقرة أمور المراجعة الأساسية على قرار المستثمر ولجوئه إلى تخفيض استثماره تتفق مع ما توصل إليه الباحث فيما يتعلق بالفرضين الأول والثانى. وقد ترجع هذه النتيجة الإحصائية لنفس السبب الذى قدمه الباحث من قبل وهو عدم وجود خلفية مناسبة لدى المستثمرين حول فقرة أمور المراجعة الأساسية والهدف منها وهو زيادة مستوى الافصاح والشفافية وتخفيض فجوات الاتصال والمعلومات والتوقعات وأنه عند توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية قام المستثمرون بتخفيض استثمارهم فى الأوراق المالية نظراً لتأثير هذه الفقرة وهو ما يشير إلى اعتبار المستثمرين لهذه الفقرة بمثابة تحفظاً او للفت انتباه المستثمرين وبالتالى أثارت هذه الفقرة قلقهم، ولذا لجأ المستثمرون إلى تخفيض استثماراتهم بالمقارنة بحالة عدم وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة.

**جدول (١٠) نتيجة اختبار Mann Whitney لأثر توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية على قرار الاستثمار فى الأوراق المالية**

**Ranks and Test Statistics**

| | GROUP | N | Mean Rank | Sum of Ranks | Mann-Whitney U | Wilcoxon W | Z | Asymp. Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| INVESTMENT | 1.00 | 47 | 55.18 | 2593.50 | 790.000 | 1966.500 | -2.636 | .008 |
| | 2.00 | 48 | 40.97 | 1966.50 | | | | |
| | Total | 95 | | | | | | |

ولاختبار فروض البحث من الرابع إلى السادس والتحقق مما إذا كان قرار المستثمر وثقته فيه ومدى اعتماده على تقرير المراجعة يختلف باختلاف توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية وخبرة المستثمر معاً، قام الباحث بتقسيم عينتى الدراسة (٤٧ مستثمر فى الحالة الأولى و٤٨ مستثمر فى الحالة الثانية) على أساس الخبرة (وفقاً للمقياس المستخدم وهو اعتبار الخبرة متغير وهمى يأخذ القيمة (صفر) إذا كانت عدد سنوات خبرة المستثمر أقل من متوسط سنوات خبرة أفراد العينة وهى ٦،٠٦ سنوات للحالة الأولى (٥،٣٠ سنوات للحالة الثانية) والقيمة (١) إذا كانت سنوات خبرة المستثمر أكثر من ٦،٠٦ سنوات للحالة الأولى (٥،٣٠ سنوات للحالة الثانية)، ثم قام الباحث بمقارنة المجموعة الأولى (عدم توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة وعدم توافر خبرة المستثمر) (٢٥ مستثمر) (المعالجات ١، ٢ و٣) بالمجموعة الرابعة (توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة وخبرة المستثمر) (٢٠ مستثمر) (المعالجات ١٠، ١١ و١٢).

بالنسبة لأثر فقرة أمور المراجعة الأساسية وخبرة المستثمر معاً على مدى اعتماده على تقرير المراجعة، قام الباحث بمقارنة مدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة فى المجموعة الأولى (المعالجة ١) والمجموعة الرابعة (المجموعة ١٠). وقد أوضحت النتائج الإحصائية (جدول ١١) عدم وجود تأثير معنوى للمتغيرين معاً على مدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة بالمقارنة بعدم توافر هذين المتغيرين.

ومن خلال هذه النتيجة الإحصائية، يرى الباحث عدم وجود تأثير لعنصر الخبرة (كمتغير معدل) على العلاقة محل الدراسة، فلم تختلف درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة فى حالة توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة وارتفاع مستوى خبرة المستثمر بالمقارنة بعدم وجود تلك الفقرة وانخفاض خبرة المستثمر.

**وعليه يمكن رفض الفرض الرابع (H4)** القائل بأن "تزداد درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بزيادة مستوى خبرته عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة.

وكذلك انخفضت ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار بصورة معنوية (Z = -2.243, Asy-mp. Sig. = 0.025) فى حالة توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة وخبرة المستثمر معاً (المعالجة ١١) (Mean Rank=18.23) بالمقارنة بحالة عدم توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة وخبرة المستثمر (المعالجة ٢) (Mean Rank= 26.82) (جدول ١١). واتفاقاً مع ما توصل إليه الباحث من قبل، لم يتضح وجود تأثير معنوى لخبرة المستثمر (كمتغير معدل) على العلاقة محل الدراسة، فقد انخفضت ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار بصورة معنوية عند تضمين تقرير المراجعة لفقرة أمور المراجعة الأساسية حتى فى ظل توافر مستوى الخبرة المرتفع. وبناءاً عليه يمكن رفض الفرض الخامس (H5) القائل بأن "تزداد ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بزيادة مستوى خبرته عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة"

وأخيراً بالنسبة لأثر فقرة أمور المراجعة الأساسية وخبرة المستثمر معاً على قرار الاستثمار فى الأوراق المالية، فقد أظهرت النتائج الإحصائية (جدول ١١) بما يتفق مع ما توصل إليه الباحث مسبقاً، انخفاض استثمار المستثمر فى الأوراق المالية بصورة معنوية (Z = -2.289, Asymp. Sig. = 0.022) فى حالة توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة وخبرة المستثمر معاً (المعالجة ١٢) (Mean Rank=18.30) بالمقارنة بحالة عدم توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة وخبرة المستثمر (المعالجة ٣) (Mean Rank = 26.76). وعليه يمكن قبول الفرض السادس (H6) القائل بأن "يختلف قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بزيادة مستوى خبرته عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة.

**جدول (١١) نتيجة اختبار Mann Whitney لأثر الخبرة وتوافر فقرة أمور المراجعة الأساسية معاً على ومدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة قرار الاستثمار وثقته فى قراره وقرار الاستثمار الخاص به**

**Ranks and Test Statistics**

| | GROUP EXP | N | Mean Rank | Sum of Ranks | Mann-Whitney U | Wilcoxon W | Z | Asymp. Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AUDIT REPORT | 1.00 | 25 | 21.04 | 526.00 | 201.000 | 526.000 | -1.133 | .257 |
| | 4.00 | 20 | 25.45 | 509.00 | | | | |
| | Total | 45 | | | | | | |
| CONFIDENCE | 1.00 | 25 | 26.82 | 670.50 | 154.500 | 364.500 | -2.243 | .025 |
| | 4.00 | 20 | 18.23 | 364.50 | | | | |
| | Total | 45 | | | | | | |
| INVESTMENT | 1.00 | 25 | 26.76 | 669.00 | 156.000 | 366.000 | -2.289 | .022 |
| | 4.00 | 20 | 18.30 | 366.00 | | | | |
| | Total | 45 | | | | | | |

## ثانياً: التحليل الإضافى[١٦]

ولتحديد ما إذا كانت خبرة المستثمر وحدها (كمتغير مستقل) تؤثر على درجة اعتماده على تقرير المراجعة وثقته فى قراره بالإضافة إلى قراره بالاستثمار وذلك فى حالة وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية عن تقييم الأوراق المالية بقيمتها العادلة فى تقرير المراجعة، قام الباحث بتحليل الحالة الثانية (حالة توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة) وذلك بمقارنة المجموعة الثالثة (المستثمرين غير الخبراء وعددهم ٢٨ مستثمر) والمجموعة الرابعة (المستثمرين الخبراء وعددهم ٢٠ مستثمر). وعند مقارنة المستثمرين الخبراء بالمستثمرين غير الخبراء، لم يتضح وجود تأثير معنوى لعنصر الخبرة على قرار المستثمر (مقارنة المعالجة ٦ والمعالجة ١٢) (Z = -1.727, Asymp Sig. = 0.084) أو ثقته فيه (مقارنة المعالجة ٥ والمعالجة ١١) (Z = -0.892, Asymp Sig. = 0.372) عند مستوى معنوية ٥% بينما اتضح وجود تأثير معنوى لعنصر الخبرة على مدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة (مقارنة المعالجة ٤ والمعالجة ١٠) (Z = -2.179, Asymp Sig. = 0.029) وذلك فى حالة توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة.

[١٦] لجأ الباحث إلى إجراء تحليل إضافى بغرض إضفاء مزيد من الوضوح والفهم على العلاقات محل الدراسة وذلك باستخدام متغير الخبرة كمتغير مستقل فى ظل وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة حتى يمكن مقارنة نتائج التحليلين الإضافى والأساسى للتحديد مدى الاختلاف فيما بينهما (زكى، ٢٠١٨).

فقد يتضح من النتيجة الإحصائية زيادة اعتماد المستثمرين الخبراء على تقرير المراجعة لاتخاذ قرار الاستثمار (Mean Rank= 29.65) فى حالة توافر فقرة امور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة وذلك بالمقارنة بغير الخبراء (Mean Rank= 20.82). ويرى الباحث أنه يمكن القول من خلال هذه النتائج الإحصائية أن لعنصر الخبرة أثراً معنوياً فالمستثمرين الخبراء يقدرون أهمية تقرير المراجعة لاتخاذ قرار الاستثمار ويستطيعون بخبرتهم تحديد محتوى فقرة أمور المراجعة الأساسية والهدف منها وهو زيادة الشفافية وتوضيح دور المراجعة والإجراءات التى قام مراقب الحسابات باتخاذها فى حالة ارتفاع نسبة عدم التأكد المتعلقة بالقيمة العادلة للأوراق المالية، بينما يمكن القول أن المستثمرين غير الخبراء اعتبروا هذه الفقرة بمثابة تحفظاً وهو ما أثار ريبتهم وانخفض اعتمادهم على تقرير المراجعة لاتخاذ قرار الاستثمار.

**جدول (١٢) نتيجة اختبار Mann Whitney لأثر الخبرة على قرار الاستثمار، ثقة المستثمر فى قراره ومدى اعتماده على تقرير المراجعة فى حالة توافر فقرة أمور المراجعة الأساسية**

**Ranks and Test Statistics**

| | EXP AVERAGE | N | Mean Rank | Sum of Ranks | Mann-Whitney U | Wilcoxon W | Z | Asymp. Sig. (2-tailed) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AUDIT REPORT | .00 | 28 | 20.82 | 583.00 | 177.000 | 583.000 | -2.179 | .029 |
| | 1.00 | 20 | 29.65 | 593.00 | | | | |
| | Total | 48 | | | | | | |
| CONFIDENCE | .00 | 28 | 26.00 | 728.00 | 238.000 | 448.000 | -.892 | .372 |
| | 1.00 | 20 | 22.40 | 448.00 | | | | |
| | Total | 48 | | | | | | |
| INVESTMENT | .00 | 28 | 27.36 | 766.00 | 200.000 | 410.000 | -1.727 | .084 |
| | 1.00 | 20 | 20.50 | 410.00 | | | | |
| | Total | 48 | | | | | | |

a. GROUP = 2.00

b. Grouping Variable: EXP AVERAGE

## ثالثاً: خلاصة نتائج اختبار الفروض

**يمكن تلخيص نتائج اختبار الفروض كالتالى:**

**جدول (١٣) نتائج اختبار فروض الدراسة**

| الفرض | | العلاقة المتوقعة | العلاقة طبقاً لنتيجة الاختبار | نتيجة الاختبار |
|---|---|---|---|---|
| H1 | تزداد درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة | يوجد تأثير إيجابى معنوى | لا يوجد تأثير معنوى | رفض |
| H2 | تزداد ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة | يوجد تأثير إيجابى معنوى | يوجد تأثير عكسى معنوى | رفض |
| H3 | يختلف قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة. | يوجد اختلاف معنوى | يوجد اختلاف معنوى | قبول |
| H4 | تزداد درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بزيادة مستوى خبرته عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة | يوجد تأثير إيجابى معنوى | لا يوجد تأثير معنوى | رفض |
| H5 | تزداد ثقة المستثمر فى قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بزيادة مستوى خبرته عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة | يوجد تأثير إيجابى معنوى | يوجد تأثير عكسى معنوى | رفض |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **H6** | يختلف قرار الاستثمار عند إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن فقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بزيادة مستوى خبرته عنه فى حالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة. | **يوجد اختلاف معنوى** | **يوجد اختلاف معنوى** | **قبول** |

## ٣/٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار أثر وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية لتقييم الأوراق المالية بقيمتها العادلة على كلاً من اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة وثقته فى قراره بالاستثمار بالإضافة إلى قراره بهذا الاستثمار وما إذا كان هذا الأثر سيختلف طبقاً لخبرة المستثمر. ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه، اعتمد الباحث على دراسة تجريبية على عينة من ٩٥ مستثمر (ما بين مدير استثمار، محلل مالى ومحلل استثمار) بصدد اتخاذ قرار استثمار.

وعليه قام الباحث بإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للتأكد من ملاءمة العينة محل الدراسة وتحقق الاتساق الداخلى. **ومن خلال الاختبارات الإحصائية اللامعلمية توصل الباحث إلى ما يلى:**

**أ-** لم يوثر وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة على مدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة وذلك بالمقارنة بحالة عدم وجود هذه الفقرة.

**ب-** انحفضت ثقة المستثمر فى قراره للاستثمار بصورة معنوية وذلك فى حالة وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة بالمقارنة بحالة عدم الإفصاح عن هذه الفقرة.

**ت-** اختلف قرار الاستثمار فى حالة وجود فقرة أمور المراجعة الأساسية وذلك بالمقارنة بحالة عدم وجودها. انخفض استثمار المستثمرين بصورة معنوية فى حالة وجود الفقرة المتعلقة بأمور المراجعة الأساسية التى قام بها مراقب الحسابات كرد فعل لحالة عدم التأكد المرتفعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة وهو ما يشير إلى عدم خبرة المستثمرين فى هذا المجال ونظرتهم إلى هذه الفقرة على أنها بمثابة تحفظاً وهو ما يبرر انخفاض استثمارهم فى هذه الحالة.

**ث-** لم يتضح وجود تأثير معنوى لخبرة المستثمر ووجود فقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة معاً على مدى اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة وذلك بالمقارنة بعدم وجود الفقرة أو خبرة المستثمر.

**ج-** انخفضت ثقة المستثمر بصورة معنوية فى حالة توافر خبرته والإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة معاً وذلك بالمقارنة بحالة عدم وجود المتغيرين معاً وهو ما يسير إلى نفس السبب وهو عدم تدريب المستثمرين وعدم توافر الخبرة الكافية المتعلقة بالهدف وراء تعديل تقرير المراجعة والإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الأساسية.

**ح-** ودعماً للنتائج السابقة، انخفض استثمار المستثمر بصورة معنوية فى حالة توافر خبرته والإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بتقييم الاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها العادلة وذلك بالمقارنة بحالة عدم توافر هذين المتغيرين معاً.

وعليه يمكن القول أن الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الأساسية أثر سلباً على قرار المستثمر وثقته فى قراره وهو ما قد يرجعه الباحث إلى عدم تدريب المستثمرين وعدم توافر الخبرة الكافية لديهم المتعلقة بالسبب وراء تعديل تقرير المراجعة وتضمين فقرة أمور المراجعة الأساسية والهدف منها وهو زيادة مستوى الإفصاح والشفافية.

**وبناء على ما سبق، يوصى الباحث بما يلى:**

- ضرورة تفعيل معيار المراجعة الدولى الجديد ISA 701 والذى يقتضى بإضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية فى الحالات التى يستلزم فيها ذلك بغرض زيادة مستوى الشفافية والإفصاح وتخفيض فجوات التوقعات والمعلومات والإتصال.
- ينبغى عمل دورات تدريبية للمستثمرين متخذى قرارات الاستثمار بغرض توعيتهم بالتعديلات التى طرأت على تقرير المراجعة والهدف وراء هذا التعديل
- ضرورة إجراء دورات تدريبية لمراقبى الحسابات فى مصر بغرض توعيتهم بدورهم ومسئولياتهم وفقاً للتعديلات التى طرأت على تقرير المراجعة ومعيار المراجعة الدولى الجديد.
- ضرورة تحديث مقررات المراجعة فى الجامعات المصرية لتواكب التعديلات التى طرأت على تقرير المراجعة حتى يتسنى لنا تخريج خريجين على درجة من الوعى بهذه التعديلات والتطورات.

**يرى الباحث أهمية إجراء بحوث مستقبلية تتناول على سبيل المثال ما يلى:**

- أثر فقرة أمور المراجعة الأساسية المتعلقة بأمور الاستمرارية والأهمية النسبية على قرارات الاستثمار المختلفة.
- أثر الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة على قرار منح الإئتمان.
- أثر تضمين فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة على أحكام المحللين الماليين.
- أثر تضمين فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة على قابلية تقرير مراقب الحسابات للفهم والقراءة.
- أثر تضمين فقرة أمور المراجعة الأساسية فى تقرير المراجعة على أسعار وعوائد الأسهم باستخدام منهجية ودراسة الحدث event study.

# قائمة المراجع

## اولاً:المراجع العربية


١. **الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٠٤**، "مراجعة التقديرات المحاسبية"، معيار المراجعة المصرى رقم ٥٤٠ متاح على:www.fra.gov.eg

٢. **زكى، نهى محمد، ٢٠١٨**، "أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازى للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

٣. **مصطفى، محمود حسن مصطفى، ٢٠١٠**، "دور الشك المهنى فى تحسين جودة الحكم المهنى للمراجع: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبى، المجلد السادس عشر، أكتوبر، ص ٥٦١-٦٠٧.

# References


1. **ACCA (The Association of Chartered Certified Accountants), 2018,** "Key Audit Matters: Unlocking the Secrets of the Audit", available at: https://www.accaglobal.com/in/en/professional-insights-/global-profession/key-audit-matters.html
2. **Afifi, H., 2009,** "Determinants of Audit Report Lag. Does Implementing Corporate Governance have any impact? Empirical Evidence from Egypt", Journal of Applied Accounting Research, Vol. 10, No. 1, pp. 56-86.
3. **Al-Ajmi, J., 2008,** "Audit and Reporting Delays: Evidence from an Emerging Market", Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, Vol. 24, pp. 217-226.
4. **Asare, S., and Wright, A., 2012,** "Investors', Auditors', and Lenders' Understanding of the Message Conveyed by the Standard Audit Report on the Financial Statements", Accounting Horizons, Vol. 26, No. 2, pp. 193-217.
5. **Bedard, J., Gonthier-Besacier, N., and Schatt, A., 2014,** "Analysis of the Consequences of the Disclosure of Key Audit Matters in the Audit Report", available at: http://www.hec.unil.ch/documents/seminars/dcc/1946.pdf.
6. **Blake, K., Carcello, J., Harrison, N., Head, M., Roper, B., Simpson, A., Sondhi, T., Tarola, R., Turner, L., Williams, M., and Yerger, A., 2011,** "Response of a Subgroup of the PCAOB's Investor Advisory Group to the PCAOB's Concept Release Concerning Reports on Audited Financial Statements and Related Amendments to PCAOB Standards", Current Issues in Auditing, Vol. 5, Issue 2, pp. C21-C50.
7. **Branten, E., and Purju, A., 2013**, "Innovative Financial Instruments in EU Funding Schemes", Baltic Journal of European Studies, Vol. 3, No. 1, pp. 121-135.
8. **Carcello, J., 2012,** "What Do Investors Want from the Standard Audit Report?", The CPA Journal, pp. 22-28. January.

9. **Chan, L., and Idris, N., 2017,** "Validity and Reliability of the Instrument Using Exploratory Factor Analaysis and Cronbach's Alpha", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 7, No. 10, pp. 400-410.
10. **Chang, R., and Wei, J., 2011,** "Effects of Governance on Investment Decisions and Perceptions of Reporting Credibility: Investment Experience of Taiwanese Individual Investors", Asia Pacific Journal of Management, Vol. 28, pp. 139-155.
11. **Christensen, B., Eilifsen, A., Glover, S., and Messier, W., 2018,** "The Effect of Materiality Disclosures on Investors' Decision Making", Working paper, Department of Accounting, Auditing and Law, Norwegian School of Economics.
12. **Christensen, B., Glover, S., and Wood, D., 2012**, "Extreme Estimation Uncertainty in Fair Value Estimates: Implications for Audit Assurance", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 31, No. 1, pp. 127-146.
13. **Cordos, G., and Fulop, M., 2015,** Understanding Audit Reporting Changes: Introduction of Key Audit Matters", Accounting and Management Information Systems, Vol. 14, No. 1, pp. 128-152.
14. **CPA Canada (Chartered Professional Accountants of Canada), 2017,** "Audit and Assurance Alert: CAS 701 – Key Audit Matters", available at: http://cpacanada.ca.
15. **CPA Canada (Chartered Professionals Accountants of Canada), 2014, "**Management's Discussion and Analysis – Guidance on Preparation and Disclosure", available at: http://cpacanada.ca.
16. **DeCoster, J., 2004**, "Data Analaysis in SPSS", retrieved November, 5, 2018 from http://www.stat-help.com/notes.html.
17. **Dierkens, N., 1991**, "Information Asymmetry and Equity Issues", Journal of Financial and Qualitative Analysis, Vol. 26, Issue 2, pp. 181-199.
18. **Dilla, W., and Steinbart, P., 2005**, "Relative Weighting of Common and Unique Balanced Scorecard Measures by Knowledgeable

Decision Makers", Behavioral Research in Accounting, Vol. 17, pp. 43-53.

19. **Dogan, B., and Arefaine, B., 2017,** "The Implementation of ISA 701 – Key Audit Matters: Empirical Evidence on Auditors' Adjustments in the New Audit Report", Master's Thesis, Department of Business Studies, Uppsala University.
20. **FASB, 2005**, SFAS 154, "Accounting Changes and Error Corrections", available at http://www.fasb.org.
21. **Garavaglia, S., and Sharma, A., 1998**, "A Smart Guide to Dummy Variables: Four Applications and a Macro", Dun and Bradstreet Murray Hill, New Jersy, pp. 7974.
22. **Glover, S., Taylor, M., and Wu, Y., 2017**, "Current Practices and Challenges in Auditing Fair Value Measurements and Complex Estimates: Implications for Auditing Standards and the Academy", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 36, No. 1, pp. 63-84.
23. **Gomez-Guillamon, A., 2003,** "The Usefulness of the Audit Report in Investment and Financing Decisions", Managerial Auditing Journal, Vol. 18, Issue 6/7, pp. 549-559.
24. **IAASB, 2010,** "Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements", IFAC, available at: http://www.ifac.org.
25. **IAASB, 2010**, ISA240 "The Auditor Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements", available at: http://-www.ifac.org.
26. **IAASB, 2010**, ISA315 "Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and its Environment", available at http://www.ifac.org.
27. **IAASB, 2010**, ISA570 "Going Concern", available at http://-www.ifac.org.
28. **IAASB, 2015**, "Auditor Reporting – Key Audit Matters", IFAC, available at: http://www.ifac.org.
29. **IAASB, 2015,** ISA701 "Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report", available at: http://www.ifac.org.

30. **IAASB, 2015**, ISA706 "Emphasis of Matter Paragraphs and Other Matter Paragraphs in the Independent Auditor's Report", available at http://www.ifac.org.
31. **IASB, 2008, "**IAS 36 – Impairment of Assets", available at: http:-//www.ifrs.org.
32. **Jermakowicz, E., Epstein, B., and Ramamoorti, S., 2018**, "CAM versus KAM-A Distinction without a Difference? Making Judgements in Reporting Critical Audit Matters", The CPA Journal, February Issue.
33. **Karkacier, A., and Ertas, F., 2017**, "Accounting and Management Information Systems", Accounting and Management Information Systems, Vol. 16, No. 3, pp. 297-319.
34. **Khlif, H., and Samaha, K., 2014,** "Internal Control Quality, Egyptian Standards on Auditing and External Audit Delays: Evidence from the Egyptian Stock Exchange", International Journal of Auditing, Vol. 18, pp. 139-154.
35. **Li, H., 2017,** "The Benefits of Adding Key Audit Matters to the Audit Report", Advances in Economics, Business and Management Research, Vol. 49, pp. 21-24.
36. **McAllister, J., and Bell, T., 2011**, "Expanded Information in the Audit Report", The CPA Journal, pp.12-13.
37. **Mock, T., Bedard, J., Coram, P., Davis, S., Espahbodi, R., and Warne, R., 2011**, "The Audit Reporting Model: Current Research Synthesis and Implications", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 32, Supplement 1, pp. 323-351.
38. **Pae, 2007,** "Unexpected Accruals and Conditional Accounting Conservatism", Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 34, No. 5&6, pp. 681-704.
39. **PCAOB, 2010,** Auditing Standard No. 14 "Evaluating Audit Results – Appendix B- Qualitative Factors Related to the Evaluation of the Materiality of Uncorrected Misstatements", available at: http://www.pcaobus.org.
40. **PCAOB, 2017**, "The Auditor's Report on an Audit of Financial Statements when the Auditor Expresses an Unqualified Opinion -

And Related Amendments to PCAOB Standards", available at: http://www.pcaobus.org.

41. **PWC, 2014**, "Plain Speaking: Benchmarking the New Auditor's Report among Dutch Listed Entities", available at: https://www.pwc.nl/nl/assets/documents/pwc-benchmark-auditors-reporting.pdf
42. **Ratzinger-Sakel, N., and Theis, J., 2018,** "Does Considering Key Audit Matters Affect Auditor Judgement Performance?", working paper, available at: www.papers.ssrn.com.
43. **Simnett, R., and Huggins, A., 2014,** "Enhancing the Auditor's Report: To What Extent is There Support for the IAASB's Proposed Changes?", Accounting Horizons, Vol. 28, No. 4, pp. 719-747.
44. **Singh, D., 2013**, "A Studt on the Use of Non-Parametric Tests for Experimentation with Cluster Analysis", International Journal of Engineering and Management Research, Vol. 3, Issue 6, pp. 64-72.
45. **Sirois, L., Bedard, J., and Bera, P., 2018,** "The Informational Value of Key Audit Matters in the Auditor's Report: Evidence from an Eye-Tracking Study", Accounting Horizons, Vol. 32, No. 2, pp. 141-162, June.
46. **Trpeska, M., Atanasovski, A., and Alzarevska, Z., 2017,** "The Relevance of Financial Information and Contents of the New Audit Report for Lending Decisions of Commercial Banks", Accounting and Management Information Systems, Vol. 16, No. 4, pp. 455-471.

# الملحــق

## الحالة التجريبية

تعرض البيانات التالية معلومات مالية عن شركة افتراضية وهى "شركة النصر لتصدير الأغذية" والتى تعمل فى مجال الأغذية. ولأغراض الدراسة افترض أنك مسئول عن صندوق استثمار والذى يقوم بالاستثمار فى الأوراق المالية والسندات للشركات العامة والخاصة. افترض أنك تقوم بتقييم استثمار الصندوق الحالى فى "شركة النصر لتصدير الأغذية". سوف تعرض عليك فى الصفحات القادمة معلومات عن التقرير المالى لشركة النصر لتصدير الأغذية، برجاء استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرار بشأن زيادة أو تخفيض أو المحافظة على، الاستثمار الحالى فى هذه الشركة.

لا تمثل المعلومات التى سيتم عرضها عليكم تلك المعلومات الكاملة أو الشاملة والتى يجب توافرها لتقييم هذه الشركة ولكن برجاء تحديد قرار الاستثمار الخاص بكم فى ضوء المعلومات المتاحة.

برجاء العلم أن ردود سيادتكم على هذه الحالة التجريبية يكون لغرض البحث العلمى فقط مع الحفاظ على سرية المعلومات التى سيتم تقديمها للباحث.

**شكراً جزيلاً لمساهمتكم فى إثراء البحث العلمى.**

## القسم الأول

## (توصيف للشركة)

"شركة النصر لتصدير الأغذية" هى شركة مساهمة مصرية خاصة مقيدة بالبورصة وخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨ وتعمل فى مجال تصدير الأغذية. يبلغ رأس مالها المصدر والمدفوع مليار جنيهاً. **وإليك البيانات الخاصة بالشركة:**

## أولاً: قائمة الدخل عن السنة الحالية

### قائمة الدخل (بالآلاف)

| | عن السنة المالية المنتهية فى 31/12/2017 | عن السنة المالية المنتهية فى 31/12/2016 |
|---|---|---|
| صافى المبيعات | 2750.000 | 2350.000 |
| تكلفة البضاعة المباعة | 1850.000 | 1550.000 |
| مجمل الربح | 900.000 | 800.000 |
| مصروفات إدارية وعمومية | 400.000 | 300.000 |
| أرباح (خسائر) النشاط | 500.000 | 500.000 |
| الربح من الاستثمارات | 70.000 | 2.500 |
| مصروف الفوائد | 250.000 | 250.000 |
| الربح قبل ضريبة الدخل | 320.000 | 252.500 |
| الضريبة على الدخل | 64.000 | 50.500 |
| صافى ربح العام | 265.000 | 202.000 |

## ثانياً: الميزانية العمومية

### الميزانية العمومية

| | فى 31 ديسمبر 2017 (بالآلاف) | فى 31 ديسمبر 2016 (بالآلاف) |
|---|---|---|
| الأصول المتداولة (نقدية، المخزون والعملاء...) | 800.000 | 700.000 |
| الأصول الثابتة والاستثمارات | 300.000 | 500.000 |
| الاصول غير الملموسة | 2000.000 | 1500.000 |
| إجمالى الأصول | 3100.000 | 2700.000 |
| الالتزامات المتداولة | 500.000 | 400.000 |

| | | |
|---|---|---|
| **التزامات طويلة الأجل** | 700.000 | 600.000 |
| **التزامات اخرى** | 500.000 | 400.000 |
| **حقوق الملكية** | 1400.000 | 1300.000 |
| **إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية** | 3100.000 | 2700.000 |

## ثالثاً: الإيضاحات المتممة ذات الصلة

### الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة

تستخدم "شركة النصر لتصدير الأغذية" محاسبة القيمة العادلة لقياس استثماراتها. يتم قياس القيمة العادلة اعتماداً على المدخلات القابلة للمشاهدة observable inputs والمدخلات غير القابلة للمشاهدة non observable inputs. تعكس المدخلات القابلة للمشاهدة بيانات السوق التى يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة، بينما تعكس المدخلات غير القابلة للمشاهدة افتراضات الإدارة. يؤدى هذين النوعين من المدخلات إلى وجود تسلسل هرمى للقيمة العادلة يتكون من ثلاثة مستويات. يتضمن المستوى الأول للقيم العادلة تقديرات على درجة منخفضة من عدم التأكد، بينما يشتمل المستويان الثانى والثالث على قيم بدرجة متوسطة إلى مرتفعة من عدم التأكد، اعتماداً على طبيعة مدخلات النموذج وقيمة الأداة المستخدمة فى القياس. يشير عدم تأكد التقدير إلى قابلية التقدير المحاسبى لوجود خطر متلازم inherent فى دقة القياس. يوضح الجدول التالى الاستثمارات بغرض المتاجرة وتلك المتاحة للبيع بقيمتها العادلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (القيمة بألآف الجنيهات) وذلك لكل مستوى فى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة.

| | | **قياسات القيمة العادلة باستخدام** | | |
|---|---|---|---|---|
| | **القيمة العادلة فى 31/12/2017** | **المستوى الأول** | **المستوى الثانى** | **المستوى الثالث** |
| **استثمارات بغرض المتاجرة** | 160.000 | | | 160.000 |
| **استثمارات مالية متاحة للبيع** | 75.000 | 75.000 | | |
| **إجمالى الاستثمارات فى الأوراق المالية** | 235.000 | 75.000 | 0 | 160.000 |

| | المستوى الأول | المستوى الثالث |
|---|---|---|
| رصيد أول المدة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ | 75.000 | 90.000 |
| أرباح غير محققة | 0 | 70.000 |
| رصيد آخر المدة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ | 75.000 | 160.000 |
| إجمالى الأثر على الأرباح | 0 | 70.000 |

## رابعاً: بعض النسب المالية

| | 2017 | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|
| معدل العائد على الأصول (الربح / الأصول) | %8.55 | %7.48 | %8.00 |
| معدل العائد على المبيعات (الربح / المبيعات) | %9.63 | %8.60 | %9.00 |
| نسبة السيولة (الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة) | 1.6 | 1.75 | 1.65 |
| نسبة السيولة السريعة (الأصول المتداولة – المخزون / الالتزامات المتداولة) | 0.8 | 1.00 | 0.90 |
| نسبة الديون إلى الأصول | %54.84 | %51.85 | %53.00 |
| نصيب السهم من الأرباح | 1.77 | 1.35 | 1.50 |

# القسم الثانى

## الحالـة الأولـى (عـدم وجـود فقـرة أمـور المراجعـة الاساسـية) (تطبيـق معيـار المراجعـة المصرى ٥٤٠، ٢٠٠٤)

## جزء من تقرير مراقب الحسابات لشركة النصر لتصدير الأغذية لعام ٢٠١٧

### تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمى شركة النصر لتصدير الأغذية

**فقرة الرأي**

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لشركة النصر لتصدير الأغذية شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة فى قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية وذلك عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، والإيضاحات المتممة وملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المذكورة تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة النصر لتصدير الأغذية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير التقرير المالى الدولى وفى ضوء القوانين واللوائح ذات الصلة بإعداد هذه القوائم المالية.

**فقرة أساس الرأى**

تم إجراء عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية. تم وصف مسئولياتنا وفقا لتلك المعايير فى الفقرة الخاصة بمسئولية مراقب الحسابات فى التقرير. نحن مستقلون عن الشركة، كما قمنا بالوفاء بمسئوليتنا الأخلاقية الأخرى، وذلك وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية المراجعة. كما أن الأدلة التى قمنا بالحصول عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء الرأى.

**فى ضوء تحليلك وقراءتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة والنسب المالية المدرجة برجاء الإجابة عن الأسئلة التالية:**

- بافتراض أن صندوق الاستثمارات الخاص بشركتك يملك ٣% من استثمارات "شركة النصر لتصدير الأغذية". وعلى أساس المعلومات المتاحة عن "شركة النصر لتصدير الأغذية" برجاء تحديد ما إذا كنت ستتخذ قرار بشأن زيادة، أو تخفيض، أو الاحتفاظ بالنسبة الحالية لهذه الاستثمارات (٣%)

| تخفيض إلى 1% | | | | المحافظة على 3% | | | | زيادة إلى 5% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| %1 | %1.5 | %2 | %2.5 | %3 | %3.5 | %4 | %4.5 | %5 |

- **إلى أى مدى تثق فى قرارك بالاستثمار فى "شركة النصر لتصدير الأغذية"؟**

| غير واثق | | | | | | | | | | واثق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

- **إلى أى مدى تعتمد على نسب الربحية فى قرارك الخاص بالاستثمار فى "شركة النصر لتصدير الأغذية"؟**

| لا اعتمد | | | | | | | | | | اعتمد تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

- **إلى أى مدى تعتمد على نسب السيولة لاتخاذ قرار الاستثمار الخاص بك؟**

| لا اعتمد | | | | | | | | | | اعتمد تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

- **إلى أى مدى تعتمد على تقرير مراقب الحسابات فى اتخاذ قرار الاستثمار الخاص بك؟**

| لا اعتمد | | | | | | | | | | اعتمد تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

**الحالة الثانية (إضافة فقرة امور المراجعة الأساسية) (تطبيق معيار المراجعة الدولى ٧٠١، ٢٠١٥)**

**جزء من تقرير مراقب الحسابات لشركة النصر لتصدير الأغذية لعام ٢٠١٧**

## تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمى شركة النصر لتصدير الأغذية

### فقرة الرأى

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لشركة النصر لتصدير الأغذية شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة فى قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية وذلك عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، والإيضاحات المتممة وملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المذكورة تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة النصر لتصدير الأغذية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير التقرير المالى الدولى وفى ضوء القوانين واللوائح ذات الصلة بإعداد هذه القوائم المالية.

### أمور المراجعة الأساسية

**تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة**

لدى "شركة النصر لتصدير الأغذية" استثمارات فى الأوراق المالية وتعتمد وبشكل كبير فى تقييمها على قيمتها العادلة .وتم تصنيف هذا القياس فى المستوى الثالث فى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة. وتبلغ قيمتها فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ١٦٠،٠٠٠ (الف) جنيه مصرى ويتضمن هذا المبلغ ٩٠،٠٠٠ (الف) جنية رصيد فى ١ يناير ٢٠١٧ و ٧٠،٠٠٠ أرباح غير محققة. ونظراً لاعتماد الإدارة على افتراضاتها بصورة أساسية لقياس القيمة العادلة لهذه الاستثمارات، فقد رأى مراقب الحسابات أنها تتضمن درجة مرتفعة من عدم التأكد الضمنى فى تقديرها وتحديد قيمتها. وعليه، قام مراقب الحسابات بأخذ ذلك فى الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة، فقد قام بتخصيص جهد مراجعة أكبر لمراجعة الحسابات ذات الصلة، ولجأ إلى خبير فى التقديرات المحاسبية، بحيث يصل إلى توكيد معقول بأن قياس هذه الاستثمارات بقيمتها العادلة يتماشى مع معايير المحاسبة ذات الصلة

### فقرة أساس الرأى

تم إجراء عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. تم وصف مسئولياتنا وفقا لتلك المعايير فى الفقرة الخاصة بمسئولية مراقب الحسابات فى التقرير. نحن مستقلون عن الشركة، كما قمنا بالوفاء بمسئوليتنا الأخلاقية الأخرى، وذلك وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية المراجعة. كما أن الأدلة التى قمنا بالحصول عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء الرأى.

**فى ضوء تحليلك وقراءتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة والنسب المالية المدرجة برجاء الإجابة عن الأسئلة التالية:**

- بافتراض أن صندوق الاستثمارات الخاص بشركتك يملك ٣% من استثمارات "شركة النصر لتصدير الأغذية". وعلى أساس المعلومات المتاحة عن "شركة النصر لتصدير الأغذية" برجاء تحديد ما إذا كنت ستتخذ قرار بشأن زيادة، أو تخفيض، أو الاحتفاظ بالنسبة الحالية لهذه الاستثمارات (٣%)

| **تخفيض إلى 1%** | | | | | | | **المحافظة على 3%** | | | **زيادة إلى 5%** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| %1 | %1.5 | %2 | %2.5 | %3 | %3.5 | %4 | %4.5 | %5 |

- **إلى أى مدى تثق فى قرارك بالاستثمار فى "شركة النصر لتصدير الأغذية"؟**

| **غير واثق** | | | | | | | | | | **واثق** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

- **إلى أى مدى تعتمد على نسب الربحية فى قرارك الخاص بالاستثمار فى "شركة النصر لتصدير الأغذية"؟**

| **لا اعتمد** | | | | | | | | | | **اعتمد تماماً** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

- **إلى أى مدى تعتمد على نسب السيولة لاتخاذ قرار الاستثمار الخاص بك؟**

| **لا اعتمد** | | | | | | | | | | **اعتمد تماماً** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

- **إلى أى مدى تعتمد على تقرير مراقب الحسابات فى اتخاذ قرار الاستثمار الخاص بك؟**

| **لا اعتمد** | | | | | | | | | | **اعتمد تماماً** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | 0 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

# القسم الثالث

**برجاء الإجابة عن الأسئلة التالية:**

- **نسبة ربحية "شركة النصر لتصدير الأغذية" بالمقارنة بربحيتها فى السنة السابقة:**
  - لم تتغير
  - زادت
  - انخفضت
- **نسبة عدم التأكد المرتبطة بقياس القيمة العادلة لاستثمارات "شركة النصر لتصدير الأغذية":**
  - مرتفعة
  - منخفضة
  - متوسطة
- **أى من الصناعات التالية تتركز فيها خبرتك فى مجال الاستثمار:**
  - البنوك
  - الموارد الأساسية
  - الكيماويات
  - التشييد ومواد البناء
  - الخدمات المالية بخلاف البنوك
  - الأغذية والمشروبات
  - رعاية صحية وأدوية
  - خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
  - غاز وبترول
  - منتجات منزلية وشخصية
  - عقارات
  - موزعون وتجار تجزئة
  - اعلام

- تكنولوجيا
- اتصالات
- سياحة وترفيه
- مرافق

- **النوع**

- ذكر
- انثى

- **ما هو مدى خبرتك فى قياسات القيمة العادلة**

| منخفضة للغاية | | | | | | | | | | مرتفعة للغاية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

- **الشهادات التى تحملها:**

- دكتوراه
- ماجستير
- بكالوريوس
- CPA
- CMA
- CIA
- CFA
- CFP
- CEE
- اخرى (برجاء التحديد) .....

- عدد سنوات خبرتك فى مجال الاستثمار .....